

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٧١

الاثنين، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

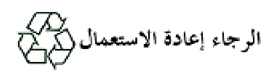
نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو ليونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين


09-42430 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني قد تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البرازيل، باكستان، بنغلاديش، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، السويد، سويسرا، قطر، كوبا، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فيسبرود (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2009/380، ونصها كما يلي:

> ”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستُعقد يوم الاثنين، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوسكار فيرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرحب ترحيبا حارا بالسيد فيرنانديث – تارانكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أوسكار فيرنانديث – تارانكو، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد فيرنانديث – تارانكو (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أقدم أول إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمها إلى المجلس منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6150)، بذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لتهيئة الظروف المؤاتية للتعجيل باستئناف المفاوضات واستكمالها

في وقت مبكر بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، انضم الأمين العام إلى الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية في اجتماع عقد في تريستا، أعقبه اجتماع مع وزراء خارجية لجنة المتابعة التابعة لجامعة الدول العربية المعنية بمبادرة السلام العربية. وشددت المجموعة الرباعية على أن الحل القابل للحياة الوحيد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الحل الذي ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ويلبي تطلعات الطرفين إلى وطنين مستقلين من خلال دولتين لشعبين: إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

لقد أكد جميع أعضاء المجموعة الرباعية تصميمهم على مواصلة السعي بنشاط وقوة لإيجاد حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي

وفي تريستا، أطلع المبعوث الخاص للولايات المتحدة جورج ميتشل المجموعة الرباعية ووزراء الخارجية العرب على الجهود المكثفة للولايات المتحدة مع جميع الأطراف في المنطقة. وشدد على أن الهدف هو إحلال السلام وليس بدء عملية أخرى. وأنا متأكد من أن جميع أعضاء المجلس على علم بأن السناتور ميتشل سيزور المنطقة للمرة الخامسة في وقت لاحق من هذا الأسبوع، وكذلك عدد من كبار مسؤولي الولايات المتحدة. كما يجتمع مبعوثو المجموعة في القدس في نهاية هذا الشهر لمتابعة جهودهم مع الطرفين بنشاط لتعزيز تنفيذ مواقف المجموعة وصياغة توصيات لعملها.

وكان هناك اتفاق قوي بين أعضاء المجموعة الرباعية على أنه ينبغي لإسرائيل والفلسطينيين على السواء تنفيذ التزاماتهما بموجب خريطة الطريق، وحث الأعضاء حكومة إسرائيل على تجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي. ويؤسفني الإفادة بأن النشاط الاستيطاني غير القانوني مستمر في أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وأنه لم يحدث إخلاء للمواقع الاستيطانية الأمامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والحالة في القدس الشرقية تبعث على القلق بوجه خاص بسبب التطورات على أرض الواقع، ولا سيما المؤشرات على بناء مستوطنة جديدة وعمليات هدم المنازل.

وأعرب المجتمع الدولي عن قلقه بعد موافقة لجنة التخطيط ببلدية القدس على بناء ٢٠ وحدة سكنية جديدة في موقع فندق شبرد في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وفي ١٩ تموز/يوليه، اجتمع المنسق الخاص سيري مع ممثلي ترويكا الاتحاد الأوروبي وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي في منزلي أسرتين تسلمتا أوامر طرد في حي وادي الجوز في القدس الشرقية للإعراب عن قلقهم إزاء محنة الأسرتين واحتمالات بناء مستوطنة جديدة في القدس الشرقية. والمنزلان جزء من حي يضم ٢٦ من أسر اللاجئين الفلسطينيين تواجه جميعها خطر الطرد.

وفي تطور هام أمس، استولى مستوطنون ترافقهم قوات أمن إسرائيلية على منزل في منطقة أخرى في حي الشيخ جراح. ونفذت أوامر هدم بحق ثلاثة منازل فلسطينية شيدت بدون ترخيص خلال الفترة المشمولة بالتقرير وصدر ١٣ أمرا جديدا. وما زالت المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة بموجب أمر إسرائيلي، وفي ١٥ تموز/يوليه أغلق مركز مجتمعي في القدس الشرقية. وتزيد هذه الإجراءات الأحادية في مناطق شديدة الحساسية من القدس الشرقية التوترات وتقوض الثقة في أساس حل الدولتين. وموقف الأمين العام واضح، وهو أن مستقبل القدس لا يزال مسألة متروكة لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ٥١ حادثا أصاب فيها المستوطنون ١٩ فلسطينيا بجروح وخربوا ممتلكات. وأصيب إسرائيليان أيضا في هذه الحوادث. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصاب المستوطنون فلسطينيين اثنين بجروح وأضرموا النار في أرض زراعية في قرية بورين. وما زال إنفاذ سيادة القانون لا يتم بالقوة الكافية تجاه المستوطنين الذين يستخدمون العنف.

وتأتي هذه الفترة المشمولة بالتقرير بعد خمس سنوات من فتوى محكمة العدل الدولية ومؤداها أن بناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يتناقض مع القانون الدولي. وتسبب بناء الجدار بتفاقم القيود على الحركة في الضفة الغربية ويشمل مساره المخطط له حوالي ٩,٥ في المائة من مساحة الضفة الغربية. وقد اكتمل بناء الجدار في مساره المخطط له حاليا بنسبة ٥٨ في المائة تقريبا وما زال التشييد مستمرا.

واتفق الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية على أن تنفيذ تغيير نوعي على أرض الواقع ينبغي أن يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من جدول أعمال السلام. وفي هذا الصدد، حدث بعض التحسن في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد نفذت إسرائيل عددا من التدابير لتيسير التنقل بين نابلس وقلقيلية ورام الله وأريحا. وتشير الملاحظات الميدانية الأولية إلى أن هذه التدابير خففت كثيرا الفترة الزمنية التي كان يستغرقها الفلسطينيون للوصول إلى هذه المدن.

وأعلنت حكومة إسرائيل أيضا أنه سيتم زيادة ساعات تشغيل المعبر التجاري على جسر اللنبي إلى الأردن وأنها ستشجع على تطوير ثلاث مناطق صناعية رئيسية في بيت لحم وجنين وأريحا. وسيكون لهذه الخطوات الطيبة من جانب إسرائيل، في حالة استمرارها والتوسع فيها، أثر مهم على حرية حركة الفلسطينيين وعلى التنمية الاقتصادية.

ويوجد الآن ما مجموعه ٦١٣ حاجزا في الضفة الغربية. وجرى تأكيد هذا الرقم بصورة مشتركة للمرة الأولى بعد التعاون بين القيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك التحقق المفصل من مختلف المصادر وسلسلة من الرحلات الميدانية المشتركة.

وفي ظل ظروف صعبة، تواصل السلطة الفلسطينية تنفيذ جدول أعمال طموحا للإصلاح. ويجري تنفيذ عدد من التدابير لتعزيز أسس الاستدامة الاجتماعية – الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء مكتب وطني للائتمان وتحديث الإطار القانوني للاستثمار. وأكرر النداء إلى لجنة الاتصال المخصصة والمجموعة الرباعية بتقديم بدعم مالي قوي ومتواصل للسلطة الفلسطينية.

غير أن الحالة المالية للسلطة الفلسطينية لا تزال بائسة. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه ما زالت هناك حاجة إلى تمويل خارجي بقيمة ٩٠٠ مليون دولار للفترة المتبقية من العام، بما في ذلك ٣٠٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات في غزة. ومن الضروري أن تفي البلدان المانحة بجميع التعهدات المعلنة في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي شرم الشيخ في آذار/مارس من هذا العام.

وكما أشارت المجموعة الرباعية في اجتماعها في تريستا، اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات هامة لإصلاح قطاعها الأمني. فقد أنهى أعضاء الشرطة القضائية دورة تدريبية في ٥ تموز/يوليه، ويجري تجديد السجون في عدد من مدن الضفة الغربية. ويتم أيضا بناء خمسة مراكز شرطة في محافظة جنين. ويسمح للقوات الفلسطينية الآن بالعمل ليلا في أربع من مدن الضفة الغربية عقب تحسين التنسيق مع إسرائيل.

والحالة في الضفة الغربية هادئة بصفة عامة ولم تسجل أي وفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإن كان ١٩ فلسطينيا و ١٠ إسرائيليين قد أصيبوا بجروح. وواصلت قوات الأمن الإسرائيلية إلقاء القبض على فلسطينيين، ولكن بأعداد أقل مقارنة بالفترات السابقة. وفي تطور يبعث على الانزعاج، أعلن مسؤول في السلطة الفلسطينية في ٤ تموز/يوليه أن قوات الأمن الفلسطينية عثرت على أسلحة ومتفجرات وأموال سائلة بقيمة ٨,٥ مليون دولار بحوزة خلايا تابعة لحركة حماس في الضفة الغربية. وأحث السلطة الفلسطينية على مواصلة بذل كل جهد لتحسين القانون والنظام ومكافحة التطرف العنيف بما يتماشى مع التزاماتها بموجب خريطة الطريق.

يشاطر الأمين العام المجموعة الرباعية اعتقاده أن الحالة في غزة غير قابلة للاستدامة وليست في مصلحة أي طرف من الأطراف المعنية. ولا يزال قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الإطار الرئيسي للمضي قدما في غزة. وقد استمر الانخفاض الملحوظ والمرحب به في مستوى العنف المسجل في آخر إحاطة إعلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير هذه. غير أنه وقعت أربعة حوادث إطلاق صواريخ أو قذائف هاون على إسرائيل خلال الشهر المنقضي وتسع عمليات توغل للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، أسفرتا عن مقتل طفلين فلسطينيين وجرح سبعة فلسطينيين. وأفادت أنباء بمقتل سبعة فلسطينيين اليوم عندما انهار نفق يستخدم في التهريب. ولم يتم إنشاء آلية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة في غزة.

وأود أن أشدد على أن المجموعة الرباعية دعت إلى إعادة فتح جميع نقاط العبور بصورة مستمرة لضمان انتظام دخول الأشخاص والسلع الإنسانية والتجارية إلى غزة. وقد سمح بدخول بضع فئات من السلع، بما فيها كميات صغيرة من الأسمنت والزجاج المحظور استيرادهما منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى غزة بصفة استثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإجمالا، كان معدل الشاحنات التي سمح لها بدخول غزة ٧٨ شاحنة في اليوم، وهذا يزيد قليلا على معدل الـ ٧٠ شاحنة تقريبا في اليوم في حزيران/يونيه ويمثل زيادة ملحوظة على معدل ١٨ شاحنة في اليوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ولكن، في أيار/مايو ٢٠٠٧، قبل فرض نظام الإغلاق الشامل، كانت تدخل غزة ٤٧٥ حافلة في اليوم كجزء من التجارة والتبادل التجاري المعتاد. وحوالي ٧٠ في المائة من الواردات في الفترة المشمولة بالتقرير كانت تتمثل في نقل المنتجات الغذائية البشرية والحيوانية، في حين أن معظم المواد الصناعية والزراعية ومواد البناء كانت إما محظورة أو مقيدة تقييدا شديدا. ولم يسمح لأي صادرات بمغادرة غزة أثناء هذه الفترة.

وخلال الشهر الماضي، كان حجم الوقود الصناعي الذي دخل غزة عبر نقاط العبور كافيا لتلبية ٧٠ في المائة تقريبا من الكميات المطلوبة لتشغيل محطات الكهرباء في غزة بكامل طاقتها. واستمرت انقطاعات الكهرباء في جميع أنحاء قطاع غزة، متسببة في ضرر مباشر على قدرة معظم الأسر على حفظ الغذاء في الثلاجات وكذلك على توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والإصحاح والرعاية الصحية ومرافق حفظ الأدوية، فضلا عن التخلص من النفايات. وبسبب انعدام المواد اللازمة لإصلاح الضرر المتكبد أثناء عملية ”الرصاص المصبوب“، يظل ما يقرب من ١٠ في المائة من سكان غزة بدون أي كهرباء.

ويجدر التنويه إلى أن ”اقتصاد الأنفاق“ ما زال قائما في غزة، حيث يوفر التهريب مجموعة متزايدة التنوع من البضائع الاستهلاكية، وبخاصة المنتجات النفطية المتداولة في السوق السوداء. وما فتئت شبكة الأنفاق البديلة تعوض عن

بعض النقص، ولكنها لا يمكن أن تشكل بديلا لاقتصاد سليم كامل النشاط، قائم على النقل الحر للبضائع.

وافتتحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكثر من ١٥٠ مخيما صيفيا في غزة يداوم فيها أكثر من ١٨٥ ٠٠٠ طفل. وفي ظل التنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبذل الجهود لتطهير أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طن من الأنقاض. ودعما لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلك تلقى فريق الأمم المتحدة لتطهير الألغام في غزة أجهزة خاصة للتخلص من الذخائر المتفجرة ولكنه ما زال بانتظار استلام المتفجرات الخاصة اللازمة لتدمير الذخائر التي لم تنفجر.

ولم يسمح بمرور كميات تذكر من مواد البناء إلى غزة، وإنني أكرر موقف الأمين العام بأن هذه الحالة مرفوضة رفضا تاما. وكانت المجموعة الرباعية قد أعربت، في تريستا، عن دعمها لاقتراح الأمم المتحدة لإحياء أنشطة الإنعاش المبكر في غزة بفتح المعابر أمام المواد اللازمة لإتمام أعمال التشييد التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجالات الإسكان والصحة والمرافق التعليمية، التي عُلّقت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإننا نطلب من إسرائيل ردا فوريا إيجابيا على هذا الاقتراح.

وعُقدت جولة أخرى بهدف المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة في ٢٨ حزيران/يونيه لم تسفر عن نتيجة. وقد تقرر الآن تأجيل الجهود المصرية تلك بناء على طلب من الرئيس عباس، لتمكين فتح من تركيز مساعيها على جهود الإصلاح في مؤتمر فتح القادم، المقرر افتتاحه في ٤ آب/أغسطس في بيت لحم. ومن المقرر أن يلتقي الجانبان في القاهرة في ٢٥ آب/أغسطس.

ومن ناحية أخرى، تواصل حماس فرض سيطرتها على القطاع والإبقاء على قوات شرطة ملحوظة في الأماكن العامة. وفي ٩ تموز/يوليه، في تطور جديد للمجتمع الغزاوي، أصدر رئيس المحكمة العليا الغزاوي حكما يفرض على المحاميات في غزة ارتداء زي تقليدي وغطاء رأس في المحكمة. وما زالت العلاقات فيما بين الفصائل الفلسطينية متوترة، وقد أسفرت قنبلة فجرت في ٢١ تموز/يوليه عن جرح ٦١ شخصا في عرس في خان يونس.

وتدعي فتح أن ما يقرب من ٢٠٠ من أعضائها في غزة احتجزوا في غضون الفترة المشمولة بالتقرير. وأعربت فتح أيضا عن قلقها من أن أعضاءها في غزة سيُمنعون من حضور مؤتمرها السادس في بيت لحم.

وفي ١٤ تموز/يوليه التقى المفاوض الإسرائيلي الجديد في القاهرة بنظيره المصري لمناقشة آفاق إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي جلعاد شليط مقابل عدد من السجناء الفلسطينيين الـ ١١ ٠٠٠ المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وحتى الآن لم تُمنح لجنة الصليب الأحمر الدولية موافقة لزيارة شليط بعد أكثر من ثلاث سنوات من وجوده قيد الأسر.

والقاضي غولدستون عاد إلى غزة في ٢٨ حزيران/يونيه في زيارة لمدة يومين لعقد جلسات استماع علنية مع ضحايا وأقارب ضحايا عملية الرصاص المصبوب. وفي ٦ تموز/يوليه، عقدت جلسات استماع مماثلة في جنيف أدلى فيها شهود وضحايا من الضفة الغربية وجنوب إسرائيل بشهاداتهم، بما في ذلك نعوم شليط، والد الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شليط. وسيعرض تقرير البعثة هذا على مجلس حقوق الإنسان في آب/أغسطس كيما يناقشه المجلس في دورته التالية في أيلول/سبتمبر.

وعلى صعيد المنطقة، التقى وزراء خارجية جامعة الدول العربية في ٢٤ حزيران/يونيه ورحبوا بالبداية الجديدة لعلاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي والإسلامي وبالتزام الرئيس أوباما ببذل كل جهد في سبيل السلام

الشامل في المنطقة. وشدد وزراء الخارجية على أهمية التجميد الكامل للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي وعلى الحاجة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة بوصفهما عنصرين أساسيين للتمهيد للمناخ اللازم لاستئناف مفاوضات السلام.

وأحاطت المجموعة الرباعية علما ببيان جامعة الدول العربية، وأعربت عن تأييدها للحوار بين جميع دول المنطقة الذي يستلهم روح مبادرة السلام العربية. ودعت المجموعة الرباعية الدول العربية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للاعتراف بمكانة إسرائيل الحقة في المنطقة، والتأكيد على أن العنف لن يحقق السلام والاستقرار الإقليميين، والى مساعدة الشعب الفلسطيني على بناء دولته المستقبلية من خلال الدعم المتسق للسلطة الفلسطينية.

أما الحالة في الجولان السوري المحتل فقد ظلت هادئة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وإن كان النشاط الاستيطاني مستمرا.

انتقل إلى لبنان واسمحوا لي أن أذكّر بأن وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد ألان لوروا، وافى المجلس في ٢٣ تموز/يوليه بإحاطة إعلامية حول الانتهاكات الأخيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي وقعت في جنوب لبنان. والتحقيقات لا تزال جارية في بعض من تلك الانتهاكات.

وبالإضافة إلى ذلك، احتاز لبناني مدني في ٨ تموز/يوليه الخط الأزرق قرب ضريح الشيخ عباد واحتجزته قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد سلمته قوات الدفاع الإسرائيلية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في صباح اليوم التالي. وخلال الشهر وقعت خروق بشكل يومي تقريبا للأجواء الجوية من قبل طائرات القوات الجوية الإسرائيلية.

وأثناء الاجتماعات مع المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين والزعماء السياسيين في الأسبوع الماضي، شدد منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، السيد مايكل وليمس، على خطورة الأحداث الأخيرة هذه وجسامة الانتهاكات التي وقعت للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن ضرورة وقف تفاقم الحالة. وطالب أثناء لقائه بالقادة اللبنانيين بوقف أي تحرشات من قبل المدنيين اللبنانيين عبر الخط الأزرق. وقد طمأن رئيس الوزراء السنيورة ورئيس البرلمان بري ورئيس الوزراء المكلف الحريري السيد وليمس إلى أنه لن يحدث المزيد من مظاهر الاحتجاج في المنطقة.كما أعطى عضو بارز في حزب الله تطمينات مماثلة.

ومن باب مضاعفة الجهود لنزع فتيل الحالة، قام السيد وليمس بزيارة إسرائيل يوم ٢٣ تموز/يوليه وأثار مسألة برج المراقبة المبني حديثا في كفر شوبا وطالب بإزالته. وتتمثل الأولوية الآنية في إحجام كل الأطراف عن جميع الإجراءات الاستفزازية التي يمكن أن تتصاعد وتتمخض عن نتائج لا تحمد عقباها.

وحتى مع انتظارنا محصلة التحقيق في الأحداث الأخيرة، ستواصل اليونيفيل التنسيق عن كثب مع القوات المسلحة اللبنانية لكفالة أن تبقى الحالة في منطقة عمليات اليونيفيل تحت السيطرة، تمشيا مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وعلى الجانب اللبناني، يظل التحدي المرتقب تشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٧ حزيران/يونيه. ويحدونا الأمل في أن تسير المفاوضات الجارية حول تشكيل الحكومة بأقصى سرعة ممكنة. والحوادث الأخيرة في جنوب لبنان تمثل تذكرة صارخة بالسرعة والخطورة التي يمكن أن تتدهور بها الحالة.

ورغم خطورة تلك الحوادث، إلا أن الأمل ما زال يحدونا في أن نستطيع المضي قدما باتجاه التنفيذ الكامل للقرار

١٧٠١ (٢٠٠٦) وباتجاه مزيد من الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

لقد حان الوقت لاضطلاع إسرائيل والفلسطينيين وكل الأطراف الفاعلة في المنطقة بأدوارهم لوضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي وتهيئة مستقبل أفضل للجميع في الشرق الأوسط. وسوف تجتمع المجموعة الرباعية على هامش أعمال الجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، وسيعقد أيضا اجتماع للجنة الاتصال المخصصة. وما زلنا نؤيد عقد مؤتمر دولي في موسكو في عام ٢٠٠٩.

ونحن ما زلنا عازمين على مواصلة السعي بنشاط وقوة من أجل التوصل إلى حل شامل للصراع العربي - الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) وإطار عمل مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف من قبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فرنانديث تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تعمم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد أوسكار فرنانديث - تارانكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها والتي أظهرت مدى تردي الأوضاع وخطورتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى أمن واستقرار المنطقة.

ورغم مرور أكثر من ستة أشهر على انتهاء المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في قطاع غزة واعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، إلا أنه لا يوجد ما يدل على نية سلطات الاحتلال تغيير سلوكها اللاإنساني تجاه المدنيين في قطاع غزة، وعدم رغبتها في إنهاء الحصار وفتح المعابر للسنة الثالثة على التوالي في إطار سياسة العقاب الجماعي المخالفة لكل القوانين الدولية والإنسانية والكف عن اقتراف الانتهاكات الخطيرة والجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي يرقى العديد منها إلى مستوى جرائم حرب وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

كما لا يوجد ما يدل على وجود رغبة دولية لكسر الصمت الدولي والتحرك للضغط على سلطات الاحتلال لإنهاء معاناة المدنيين في قطاع غزة، الأمر الذي شجع سلطات الاحتلال على اقتراف المزيد من الجرائم، وعزز من ممارساتها كدولة فوق القانون.

ونود أن نشيد هنا بدور الأونروا والجهود التي يبذلها موظفوها رغم كل التهديدات والمخاطر التي يتعرضون لها، وندين أي اعتداء على موظفيها وكذلك التهم الباطلة التي توجه لهم من قبل سلطات الاحتلال.

إن حالة الأوضاع في الضفة الغربية لا تقل سوءا عنها في قطاع غزة، وهذا يؤكد بطلان الادعاءات الإسرائيلية والحجج التي تسوقها فيما يتعلق بقطاع غزة. فقد واصل المسؤولون الإسرائيليون الإعلان عن نيتهم مواصلة التوسع في عمليات الاستيطان وتطبيق السياسة الهادفة لتهويد مدينة القدس بوتيرة متسارعة من خلال سحب الهويات ومصادرة الأراضي واستمرار المستوطنين في أراضي الضفة

الغربية المحتلة في اقتراف جرائمهم ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، التي عادة ما تتم بدعم ومساعدة من قوات الاحتلال التي توفر لهم الحماية وتتجاهل في الوقت ذاته الشكاوى التي يتقدم بها المدنيون الفلسطينيون.

كما عززت هذه الإجراءات من خلال استمرارها في بناء جدار الفصل العنصري، رغم فتوى محكمة العدل الدولية وكذلك من خلال الحواجز والطرق الالتفافية التي تقطع أوصال الضفة الغربية، حيث وصل مجموع الأراضي المقتطعة من الضفة الغربية جراء الاستيطان وجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية إلى نحو ٢ ٧٠٣ كيلومتر مربع، أي ما نسبته ٤٦ في المائة من مساحة الضفة الغربية وتتحدث عن إقامة دولة فلسطينية، ٤٦ في المائة من الضفة الغربية أخذها الإسرائيليون والمستوطنون.

أود أن أتطرق إلى أوضاع السجناء الفلسطينيين، وخاصة من النساء. وأشير هنا إلى ما ورد في التقرير الذي اعتمده صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة الذي يشير إلى الأوضاع البالغة الكآبة التي تعيشها السجينات الفلسطينيات في سجون سلطات الاحتلال، حيث يذكر التقرير أن معظم السجينات يتعرضن للضغط النفسي والذهني والتعذيب، بما في ذلك الضرب والإهانة والتهديد والتحرش الجنسي. كما يؤكد التقرير أن ١٣ في المائة من السجينات تحت سن الثامنة عشر.

إن أي مساعي جادة للسلام في الشرق الأوسط يجب أن تبدأ بإنهاء الخجل الدولي من إسرائيل ومطالبتها ليس بتجميد الاستيطان فحسب، بل بالتأكيد على عدم شرعيته وإزالة كل المستوطنات، أقول كل المستوطنات، دون استثناء وإنهاء صمت هذا المجلس الذي شجع سلطات الاحتلال على الاستمرار في سياساتها، وشجب أي حديث عن إقامة دولة عنصرية. فالحديث المتزايد عن يهودية الدولة الإسرائيلية وسن القوانين المتشددة ضد السكان العرب ينذر بنكبة جديدة، ويهيئ لترانسفير وطرد نحو مليون ونصف المليون عربي فلسطيني من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى نكران حق عودة اللاجئين الفلسطينيين التي نصت عليها القرارات الدولية.

السيد لو لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد فرنانديث تارانكو على إحاطته الإعلامية المفصلة والشاملة والأولى أمام المجلس.

طوال الأشهر الستة الماضية، ظلت الحالة في الشرق الأوسط مبعث قلق. لم يحرز أي تقدم تقريبا بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ورغم الإعلان عن وقف إطلاق النار، استمرت الاقتحامات من القوات المسلحة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وظل فرض القيود والحصار الإسرائيليين يُلحق الضرر النفسي والمادي والإنساني الذي لا يوصف بنسيج السكان المدنيين في غزة، ويؤثر تأثيرا ضارا على جهود إعادة الإعمار من جانب وكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدولي. وتزايد بناء إسرائيل للمستوطنات في الضفة الغربية ومواصلة عملها في بناء الجدار العازل يهدد بتغيير المركز القانوني للأراضي الفلسطينية وتركيبتها الديمغرافية وطابعها قبل إمكانية استئناف مفاوضات الوضع النهائي. وكذلك ظل المدنيون الإسرائيليون ضحايا الهجمات بالصواريخ.

وإزاء هذه الحالة، نرحب بالجهود الدبلوماسية المكثفة وتوافق الآراء الواسع ضمن المجموعة الرباعية وأعضاء الجامعة العربية وبلدان المنطقة والمجتمع المدني عموما حيال الضرورة الملحة للتبكير في استئناف عملية كاملة للسلام على جميع المسارات. ونرحب أيضا بتعهدات الحكومة الفلسطينية بتعزيز التقدم في تنشيط البنية التحتية الاجتماعية –

الاقتصادية ووضع هيكل أمني فعال وإنشاء مؤسسات عملية لدولة مستقبلية. هذه التطورات الإيجابية تعطينا الإحساس بالأمل على حذر.

ولأكثر من ستة عقود، ومع المعاناة من أشد الاعتداءات التي طال أمدها، لم يستطع الشرق الأوسط أن يتوصل إلى السلام والاستقرار والازدهار على نحو ثابت. فالعنف والعنف المضاد لن يساعدا على الإسهام في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، مع كفالة الأمن لإسرائيل وضمان الهدف النهائي للفلسطينيين المتمثل في إنشاء دولة لهم تكون مستقلة وقابلة للحياة. والتسوية السلمية للنزاعات والحوار البناء والمفاوضات بحسن نية أمور يمكنها، بل وينبغي لها، أن تكون الخيار الوحيد للمساعدة على سد الفجوة وبعث الثقة بين الأطراف، وهذا ضروري جدا بعد سنوات من عدم الثقة والمواجهة اللذين يثيران الفوضى والاضطراب.

وما فتئت فييت نام تدعم خارطة الطريق ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام للجامعة العربية، وتدعو إلى التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الاستمرار في السير باتجاه تسوية الأزمة على أساس الحل القائم على دولتين، وتجميد أنشطة الاستيطان غير القانونية، وتفكيك المراكز الأمامية التي أقامتها منذ آذار/مارس ٢٠٠١، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون إعاقة، وفتح جميع المعابر الحدودية، وتسوية مصير جميع السجناء الفلسطينيين. ونحث كذلك الفصائل الفلسطينية على تعزيز المصالحة الوطنية، والوقوف خلف السلطة الوطنية الفلسطينية استعدادا لتشكيل حكومة وحدة وطنية وإنشاء دولة في المستقبل. ونشيد بالدور الذي تؤديه البلدان العربية في هذا الصدد.

وبغية التخفيف من معاناة الشعب في غزة، نناشد الأطراف المعنية أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن تظهر التعاون الضروري لدعم العمليات التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

وفي حين نرحب بنجاح إجراء الانتخابات البرلمانية في لبنان أوائل الشهر الماضي، إلا أننا نظل قلقين إزاء الحوادث الأمنية الأخيرة في جنوب لبنان، ونحن نؤيد عملية التحقيق التي تجريها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات العسكرية اللبنانية. وفي هذا المنعطف الخطير، نؤكد أهمية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في ما بين الأطراف وضمان السلامة والأمن لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وعمال المساعدة الإنسانية والسكان المحليين. ونحث إسرائيل على وقف التحليق فوق الأرض اللبنانية والانسحاب من الجزء الشمالي لقرية الغجر والمنطقة المتاخمة شمال الخط الأزرق. ونحن نواصل تأييد الجهود الجماعية الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام المساعد فرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية.

لقد انقضت ستة أشهر على بدء الصراع في غزة. ففي حين لم تحدث أعمال عنف كبيرة منذ ذلك الحين، لم يتحقق أي تقدم سياسي نحو إحلال سلام دائم. ونعتقد أن الحالة الراهنة من اللاسلم واللاحرب لا يمكن أن تدوم. فلا بد لنا من أن نفعل كل ما باستطاعتنا لتحقيق السلام الحقيقي.

ولا نغالي في أهمية الحل القائم على دولتين. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق المفاوضات، إذ أن العنف لا مكان له في هذه العملية. وتؤيد اليابان بقوة حلا شاملا على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا مناشدتنا الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء أن يفوا بالتزاماتهم وفقا لخارطة الطريق وأن يمتنعوا عن أي إجراء يمكن أن يحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات. ونحث الإسرائيليين على تجميد أنشطتهم الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء مشروع بناء مساكن يهودية في القدس الشرقية.

إن تحسين الظروف الإنسانية في غزة يظل أولوية هامة. ونناشد الإسرائيليين أن يزيدوا من تعاونهم مع الجهود الدولية في هذا الصدد، عن طريق إبقاء المعابر مفتوحة باستمرار لكفالة تحرك السكان والبضائع بسلاسة. ونناشد جميع الأطراف كذلك أن تنفذ تنفيذا كاملا قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لحل المسائل المتعلقة بغزة. وبغية زيادة هذا الزخم، ما فتئت اليابان تبذل جهودا للتخفيف من حدة الظروف الإنسانية المدمرة. ففي هذا الشهر، قررنا توفير مساعدات تبلغ قيمتها الإجمالية ١٠ ملايين دولار، بما في ذلك مساعدة غذائية عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وبرنامج الأغذية العالمي ومشروع منع الأمراض المعدية عن طريق اليونيسيف.

ونحيط علما بإزالة حكومة رئيس الوزراء نتنياهو لبعض القيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية والوصول إليها. ونشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على تعزيز تعاونهم الأمني الذي سيمكن من تحقيق المزيد من رفع القيود على التنقل والوصول.

والمصالحة الفلسطينية ضرورية. فنحن ندعم الوحدة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس ونناشد الفلسطينيين أن يعملوا بنشاط لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، نأمل أن يحرز مؤتمر فتح النجاح. ونؤيد جهود مصر تأييدا كاملا ونطلب إلى أي بلد ذي تأثير في المنطقة أن يتعاون في تحقيق هذا المسعى.

إن اليابان توفر باستمرار المساعدة للفلسطينيين منذ اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣. وبناء اقتصاد تتوفر له مقومات البقاء للفلسطينيين مكون لا غنى عنه للدولة الفلسطينية في المستقبل. وستواصل اليابان القيام بذلك قدر المستطاع.

ونحن نرحب بالجهود المكثفة المتجددة لإدارة أوباما في الولايات المتحدة ونؤيدها، تلك الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل في المنطقة. والجهود الجادة التي تبذلها الولايات المتحدة تتيح فرصة لم نشهدها منذ زمن، بغية تحقيق الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إحلال السلام الشامل بين جميع الأطراف في المنطقة، بما فيها سورية ولبنان. ومع ذلك، لا يسعنا أن نترك الولايات المتحدة تتحمل لوحدها جميع المسؤوليات. فعلى الأطراف ذاتها، فضلا عن المجتمع الدولي، أن تتحمل أيضا مسؤولياتها إذا أردنا تحقيق السلام.

ونؤيد تأييدا كاملا مبادرة السلام العربية التي يمكن أن تكون أساس سلام شامل في المنطقة، ونعتقد أن بإمكان جميع الدول العربية أن تؤدي دورا أكثر نشاطا لتحسين الأجواء المحيطة بمحادثات السلام. ونأمل أن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك.

لقد شهدت شعوب المنطقة مبادرات سلام عديدة تأتي وتذهب. وعلينا ألا ندع الشعب يشعر بعدم المبالاة نحو هذه الجهود المتجددة. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة كما

لو كانت آخر فرصة لنا. إن اليابان مصممة على مساعدة الطرفين على إعادة تقوية عملية السلام. والسفير يوتاكا هميورا، المبعوث الجديد المعين للحكومة اليابانية لعملية السلام في الشرق الأوسط سوف يعمل مع الأطراف لإحلال سلام شامل في المنطقة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر مساعد الأمين العام أوسكار فيرنانديث تارانكو على إحاطته اليوم عن الحالة في الشرق الأوسط. أود أيضا أن أشكر الممثلة الدائمة لإسرائيل على وجودها معنا والمراقب الدائم عن السلطة الفلسطينية.

إن المناقشة المفتوحة اليوم عن الحالة في الشرق الأوسط تجري في إطار عمل من المبادرات الدبلوماسية العامة الهادفة إلى توفير زخم جديد لعملية السلام. وبعد الصراع والفترة الانتقالية السياسية التي اتسمت بها المنطقة في النصف الأول من هذا العام، فقد حان الوقت للحوار والتفاوض.

إن المكسيك تأمل أن يتم خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ إحراز تقدم ملموس في عملية السلام بحيث تؤدي بنا نحو الهدف الذي أيده المجتمع الدولي – ألا وهو إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

لذلك نرحب بالمبادرة الدبلوماسية التي أخذ زمامها رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما في الشرق الأوسط وكذلك الرسالة الهامة التي بعث بها خلال محادثاته الأخيرة في القاهرة بتاريخ ٤ حزيران/يونيه.

كذلك أحطنا علما بإقرار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بضرورة إقامة دولة فلسطينية. ولكن في رأينا أن الشروط المسبقة الهامة وبعض الشروط المقيدة التي فرضت من أجل تحقيق هذه الغاية من شأنها زيادة المجازفة في تعقد عملية التفاوض وأي تسوية في المستقبل. ونأمل أن تكون هذه المبادرة خطوة أولى في الاتجاه السليم تمكن جميع القطاعات السياسية في إسرائيل من الانخراط في عملية التفاوض.

وبصورة مماثلة نرحب بالبيان الصادر عن المجموعة الرباعية في وتريستي بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه والذي أعربت فيه عن تصميم المجتمع الدولي على دعم الأطراف في عملية التفاوض وتنفيذ الاتفاق الناشئ عن ذلك والذي تم التأكيد عليه مجددا. وتؤيد المكسيك هذا البيان الذي يتضمن تجديد النداء للأطراف للامتثال لالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق والعمل معا من أجل حل الدولتين.

ونأمل أن تولد هذه المبادرات الدبلوماسية الأحوال المناسبة لعقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب في موسكو يمكننا من ترسيخ الهدف المتمثل في النتيجة النهائية للعملية السلمية في الشرق الأوسط. والمكسيك شارك بهمة في الجهود الدولية من أجل إحلال السلم وسوف نشارك في أي مبادرة من هذا النوع.

إن الوفاء بأهداف عملية السلام لا ينبغي أن يظل حلما يراودنا فقط. فالحالة الخطيرة التي يعيش في ظلها الناس في المنطقة واستمرار التوتر فيما بين الجهات الفاعلة المنخرطة في هذا الصراع لعقود يتطلب تحقيق تقدم في أسرع وقت ممكن.

وقبل بضعة أيام، تلقينا أنباء جديدة عن أحداث خطيرة وقعت على طوال الحدود بين غزة وإسرائيل مما يثبت أن التوترات وحالة عدم الأمن لا تزال قائمة في أعقاب العمليات العسكرية التي وقعت في بداية هذا العام. وندين أعمال العنف هذه، وبخاصة الأعمال والهجمات ضد السكان المدنيين ومرة أخرى نحض جميع الجهات الفاعلة على احترام أحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات.

إن الأحوال المعيشية في قطاع غزة لا تزال تتدهور إلى درجة أن هناك صعوبة في إمكانية الوصول، وهناك قيود مستمرة على توفير مواد البناء والوقود والنقد. ووفقا للأرقام التي قدمتها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لم يدخل إلى غزة في الأسابيع الأخيرة، سوى خُمس مجموع السلع الاستهلاكية بالمقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٧.

هذه الحالة غير مقبولة. إنها تساهم في تدهور الحالة الإنسانية والشعور بالإحباط والإجحاف في صفوف السكان مما يساعد على الترويج للتطرف والعنف. إن القيود المفروضة على غزة سوف تؤدي إلى تهريب مواد البناء والوقود والمواد الغذائية، مما يولد في المقابل دائرة مفرغة ويفتح الباب أمام تهريب الأسلحة ويعرض الأمن للخطر في جميع أرجاء المنطقة.

لذلك لا نزال نصر على ضرورة إنشاء آلية رصد دولية تكفل وقفا دائما لإطلاق النار وتفتح المعابر الحدودية وترصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونؤيد جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء آلية من هذا النوع، فهي الطريقة الوحيدة لضمان العودة التدريجية للحالة الطبيعية في قطاع غزة.

وهذا التطبيع يتطلب أيضا الاستمرار في الجهود الهادفة إلى تحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وهي جهود حظيت بالتشجيع من الحكومة المصرية. ونأسف إذ أن الجولات الأخيرة من المفاوضات لم تفض إلى تقدم ملموس ونأمل أن تعمل سائر الفصائل على تجديد التزامها بالمصالحة بغية تعزيز الحوار والسلام مع إسرائيل. كذلك نحض حماس وجميع الميليشيات الفلسطينية على نبذ استخدام العنف لتهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى العملية السلمية. فالتطرف لا ينبغي مكافحته باستخدام الأسلحة فقط. علينا أيضا التحلي بالحذر اللازم وهو مجال للحوار والتفاوض.

لا يمكن إرساء دعائم عملية التفاوض التي ستفضي إلى حل دائم للصراع، إلا من خلال إقامة حكومة فلسطينية ديمقراطية ملتزمة بعملية السلام وبمبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

أما الحالة السائدة في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية فلا تزال مبعث قلق. وبينما نرحب برفع بعض من هذه القيود عن حركة الأفراد في الضفة الغربية، وخاصة في مركز حواره بالقرب من منطقة نابلس، لا يزال يعاني السكان الفلسطينيون والاقتصاد الفلسطيني من قيود عديدة يفرضها جيش الدفاع الإسرائيلي.

إن إضفاء الطابع الاحترافي بصورة تدريجية على قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية يبين أن هناك التزاما بالسلم وبالاستقرار الإقليمي. وهذا الالتزام يجب أن تواكبه إجراءات ملموسة تحسن من الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إحراز تقدم جاد نحو السلام.

وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين الوفاء بالالتزامات المنشأة بموجب خارطة الطريق بشأن سياسة الاستعمار والاستيطان، وممارسة تدمير المنازل ومصادرة الأراضي في القدس الشرقية. واليوم، ذكرت الصحافة أن هناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية ويزداد عدد هؤلاء السكان بدرجة كبيرة. لا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. فهي عنصر سلبي في عملية التفاوض بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإقامة سلام دائم. ونتذكر أنه وفقا لمبادئ خارطة الطريق والقانون الدولي، فإن ممارسة إسرائيل الاستيطانية في الأرض المحتلة، بما في ذلك النمو الطبيعي لها، يجب وقفها في أسرع وقت ممكن. وقرار محكمة العدل الدولية ينبغي متابعته

فيما يتعلق ببناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يتعارض مع القانون الدولي.

ومن الجوهري الاستمرار في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الإقليمي. وقبل بضعة أسابيع، رحبنا بعقد انتخابات برلمانية سلمية وشفافة أجريت في لبنان بتاريخ ٧ حزيران/يونيه. إن اكتمال العملية الانتخابية بنجاح يظهر مدى التزام الجهات السياسية الفاعلة في لبنان باتفاقات الدوحة وبعملية المصالحة الوطنية.

كما أننا سعداء بتطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين لبنان والجمهورية العربية السورية إذ أنه سيجعل بالإمكان تعزيز الحوار بين هذين البلدين المتجاورين بغية حسم جميع المسائل العالقة ومن ثم تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية بما يتماشى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من هذه الانجازات، فقد علمنا بمزيد من القلق بالأحداث التي وقعت قبل أيام معدودة جنوبي نهر الليطاني، وبالتحديد في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة في لبنان، حيث وقع انفجار في مستودع للأسلحة في منطقة خربة سالم. إن وجود أسلحة في جنوب نهر الليطاني في غير عهدة الجيش اللبناني أمر غير مقبول ويمثل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إننا نحث حكومة لبنان، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة في لبنان، على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع وقوع مثل تلك الحوادث مستقبلا. كذلك نوجه النداء من جديد إلى لبنان وإسرائيل وجميع الأطراف المعنية بهذا النزاع أن تمتثل لأحكام القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالحظر على الأسلحة ونزع السلاح الكامل من جميع المليشيات الموجودة حاليا في لبنان بغية تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

إننا نولي أهمية خاصة لقدرة قوة الأمم المتحدة في لبنان على تنفيذ ولايتها دون قيود أو عوائق من أي نوع. كذلك نكرر نداءنا لإسرائيل وسوريا لاستئناف المباحثات غير المباشرة برعاية تركيا لما لذلك من نفع يعود على سكان وأمن الدولتين.

والتحديات المتبقية أمام التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع في الشرق الأوسط. تحديات عديدة. غير أننا نثق، في السياق الراهن، أن هذا هو الوقت المناسب للتصدي لتلك التحديات بشكل تدريجي، الأمر الذي يتطلب دعما من المجتمع الدولي، وإن كان ذلك الدعم وحده غير كافيا. إننا نحتاج قبل كل شيء إلى تصميم والتزام الجهات الفاعلة المعنية مباشرة بعملية السلام، ولذلك نحث إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الانخراط في حوار بناء، وبدون شروط مسبقة، على أساس الالتزامات والاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها من قبل. تلك هي الطريقة الوحيدة لضمان أن يكون للسلام الذي طالما تطلع إليه أولئك الذي قضوا ٦٠ عاما من الصراع، أثر لا على الأمن الإقليمي فحسب، بل على الاستقرار الدولي ومستقبله إلى حد بعيد.

السيد فيلوفيتس (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بمساعد الأمين العام، أوسكار فيرنانديث - تارانكو، وبشكره على إحاطته التي اتسمت بالصراحة.

تنعقد جلستنا اليوم في نهاية فترة انتقالية مليئة بالأحداث، شهدت العديد من البيانات السياسية والاجتماعات والأحداث الهامة التي جلبت معها فرصا وتحديات جديدة في آن معا.

يؤيد وفدي البيان الذي سيُدلى به لاحقا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود فقط إضافة بعض الملاحظات.

ترى كرواتيا في هذه الجلسة زخما يعين على اتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق التسوية القائمة على وجود دولتين وعلى الأمن الإقليمي. ونحن نشعر بالتفاؤل إزاء انخراط الإدارة الأمريكية بهمّة بالغة في تلك العملية، الأمر الذي خلق زخما متناميا في البحث عن تسوية دائمة لمشكلة الشرق الأوسط، وبخاصة التزام الرئيس أوباما شخصيا والمهام التي يقوم بها اليوم مبعوثه الخاص، السناتور ميتشل. كما أننا نرحب بالتزام رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس بمبدأ التسوية القائمة على أساس الدولتين. وتؤمن كرواتيا بأن مصلحتنا الجماعية أن نحصر اهتمامنا على هدف واضح وجوهري ومشترك هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، وإحقاق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة.

بالنسبة للمجتمع الدولي، يعني ذلك التركيز على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق عملية السلام، وتشجيع الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن بغية حسم جميع المشاكل المتعلقة بالوضع القانوني النهائي وفق مقتضيات حل الدولتين والاعتراف المتبادل ووقف إعمال العنف والتحريض على الإرهاب وكذلك احترام الاتفاقات والتفاهمات السابقة. ليس ثمة من طريق آخر للطرفين لتحقيق تطلعاتهما المشروعة.

إن احترام وحدة المفاوضات الثنائية لا يعني إغفال البعد الإقليمي للعملية. إننا نقدر تقديرا عاليا الجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون بغية تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس مبادرة السلام العربية.

وتتفهم كرواتيا تماما أن العمليتين السياسية والدبلوماسية ترتبطان بشكل لا انفصام فيه بالوضع الميداني. لذا نتفهم أنه قد يكون ضربا من الوهم أن نتوقع تحقيق تقدم حقيقي دون تغيير الوضع السائد على الأرض أو دون معالجة العوائق بالكيفية المطلوبة. لذا ينبغي للطرفين تنفيذ التزاماتهما تحت خارطة الطريق والامتناع عن أي عمل استفزازي أو أحادي الجانب، من شأنه استباق نتيجة المفاوضات أو زعزعة الثقة في العملية السلمية. هذا بدوره يتطلب وضع حد لأنشطة الاستيطان وتفكيك جميع المستوطنات الأمامية والامتناع عن أي تدابير أحادية الجانب.

من مسببات القلق، الانقسامات في صفوف الفلسطينيين وعدم كفاية قدرتهم الأمنية والمؤسسية، بالإضافة إلى البيئة الإقليمية. وفي هذا الصدد، تقدّر كرواتيا جهود الوساطة التي تقوم بها مصر وجامعة الدول العربية لتجاوز الانقسامات الفلسطينية.

ومن الأسباب الأخرى للقلق، الوضع الإنساني في غزة. إن كرواتيا لا تزال تؤمن بأن هذه الأزمة لن تُحل إلا حلا سياسيا. إن فتح المعابر، مع أخذ جميع الاحتياطات واتخاذ التدابير اللازمة للرصد، أمر حيوي من أجل السماح بدخول الإمدادات الضرورية من غذاء ودواء ونقد وكذلك من أجل إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ينبغي التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) للوصول إلى تسوية مستدامة لأزمة غزة والاستجابة للمطالب الأمنية الإسرائيلية المشروعة. ولا يجب السماح بالهجمات الصاروخية العشوائية والمستمرة على جنوب إسرائيل أو بالتهريب الجاري للسلاح.

وتدرك كرواتيا أن الحماس المتجدد لتحقيق السلام، يتطلب من الطرفين اتخاذ خطوات حاسمة. على السلطة الفلسطينية أن تستمر في جهودها لتعزيز التقدم الذي أحرزته في تطوير قطاع أمن فعال بعد إصلاحه وفي أداء مؤسساتها لمهامها. من الضروري طمأنة إسرائيل إلى أن إنشاء الدولة الفلسطينية لن يكون على حساب همومها الأمنية المشروعة. على الطرفين اتخاذ خطوات ذات مصداقية للتغلب على الآثار

السالبة للأزمة في جو من الثقة واحترام التزاماتهما بموجب خارطة الطريق.

هناك أيضا الحاجة لتحسين الظروف المعيشية لعامة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية والتنفيذ الكامل لاتفاق المعابر والتنقل. لقد سعدنا بالإنجازات الأخيرة في الضفة الغربية في مجال تنشيط الحياة الاقتصادية والأمنية، ونرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لإزالة بعض حواجز الطرق في الضفة الغربية. في المقابل، تحتاج إسرائيل والبلدان العربية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الجانبين. وإننا نشاطر الرأي القائل بأن عملية السلام الشامل لا تتطلب إحراز تقدم في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني فحسب، بل أيضا على المسار السوري - اللبناني، بما في ذلك الإعداد لمؤتمر موسكو.

دعوني الآن أتطرق بإيجاز إلى مسألة لبنان. تهنئ كرواتيا شعب لبنان بالانتخابات الحرة والمنصفة والآمنة التي أجراها، معطيا بذلك الدليل الساطع على تشوقه إلى الديمقراطية وعودة الحياة الطبيعية. وفيما تجري الآن عملية تشكيل الحكومة التي نأمل أن تستمر بروح الحوار والمسؤولية، تبرز حاجة ملحة، كما تدل عل ذلك بوضوح الأحداث الأخيرة في جنوب لبنان، إلى أن تواصل جميع الجهات السياسية الفاعلة التزامها بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وباتفاق الطائف، وأن تعالج مسألة نزع سلاح حزب الله التي لا تزال تتسم بأهمية مركزية للأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة بأسرها.

السيد ماير - هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الأمين العام المساعد أوسكار فيرنانديث - تارانكو على عرضه لأحدث التطورات في الشرق الأوسط. ونرحب بوجود الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين حول طاولة المجلس.

وتؤيد النمسا البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أضيف النقاط التالية.

إننا نرحب بالجهود المكثفة الأخيرة للمجتمع الدولي لكسر الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. وكما اقترح السيد خافيير سولانا، الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، فإن مجلس الأمن يستطيع أن يتولى أداء دور رئيسي من خلال دعمه الثابت لعملية السلام وهدفها النهائي، وهو الحل الدائم القائم على الدولتين.

إننا نود التذكير باستنتاجات مجلس أوروبا في حزيران/يونيه، وأن نشير إلى أن أوروبا، بالإضافة إلى دعمها السياسي والاقتصادي المستمر لعملية السلام، مستعدة للمساهمة الجوهرية في ترتيبات ما بعد النزاع الرامية إلى تأمين استدامة اتفاقات السلام، وبموازاة ذلك معالجة الأبعاد السياسية والاقتصادية الإقليمية.

إننا نرحب بتصميم المجموعة الرباعية، كما عبرت عنه في اجتماعها الأخير، على السعي بنشاط وقوة إلى إيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي. وإن مبادرة السلام العربية وقرار وزراء جامعة الدول العربية في اجتماعهم، المعقود في ٢٤ حزيران/يونيه، الذي أكد التزامهم بالسلام الشامل على جميع المسارات، يشكلان، كذلك، مساهمة هامة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونرحب بالمحادثات المكثفة الجارية بين الولايات وجميع الأطراف في المنطقة، التي تهدف إلى تهيئة الظروف للاستئناف الفوري للمفاوضات وإكمالها المبكر بدون شروط مسبقة بشأن جميع مسائل الوضع الدائم.

إن إعراب رئيس الوزراء نتنياهو عن التزامه باتفاق للسلام يتضمن إقامة دولة فلسطينية يمثل خطوة أولية طيبة. ولكن ذلك يقتضي أن تتبعه خطوات ملموسة مثل مراجعة سياسات الاستيطان الإسرائيلية، والوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وكذلك فيما يتعلق بالنمو الطبيعي، وتفكيك جميع المستوطنات الأمامية المقامة منذ عام ٢٠٠١. وفضلا عن ذلك، فإننا ندعو حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب في القدس الشرقية، بما في ذلك عمليات هدم المنازل وإخلاء السكان.

وبينما نقر بالتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في إصلاح قطاع الأمن، فإن هناك حاجة لتكثيف جهود مكافحة التطرف العنيف وتعزيز سيادة القانون. ويتضمن ذلك وضع ضوابط موثوق بها وطويلة الأمد لمنع تجدد الهجمات الصاروخية من قطاع غزة.

إن المصالحة الفلسطينية ذات أهمية بالغة. ومن المطلوب بذل مزيد من الجهود الحاسمة نحو تشكيل قيادة سياسية موحدة، تضم جميع الممثلين السياسيين للفلسطينيين، ومطلوب أيضا النبذ المشترك للعنف. وعليه، فإن تأخير محادثات القاهرة التي وصلت جولتها السابقة يمثل مصدرا للقلق. ويحدونا الأمل أن يعمل القادة الفلسطينيون من أجل منع حدوث انفصال أكبر مما هو قائم حاليا بين الضفة الغربية وغزة، والمحافظة بذلك على فرص إعادة توحيد الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وبعد نصف سنة من تصعيد الصراع في غزة، فإننا نكرر التأكيد مرة أخرى على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). إن تأمين الدخول المفتوح إلى قطاع غزة لا غنى عنه لتحسين الحالة الإنسانية التي لا تُطاق وللبدء بجهود إعادة البناء.

إن توفر الإمدادات الشاملة في ظل المراقبة لقطاع غزة سيكون عاملا مثبطا للتهريب عبر الأنفاق، وسيسمح باتخاذ تدابير فعالة لمنع تهريب الأسلحة عبر تلك الأنفاق، وعليه، فإنه يقدم مساهمة للأمن الإسرائيلي. وما فتئت النمسا تتمسك بالرأي القائل بأن إعادة بناء غزة يتطلب أيضا إعادة بناء الثقة والاحترام لسيادة القانون. ويتضمن ذلك إجراء تحقيق واف في جميع ادعاءات انتهاك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ومتابعة استنتاجاته.

وفيما يتعلق بالوضع في الضفة الغربية، فإننا نشجع بقوة على مواصلة التخفيف الدائم للقيود على التنقل. وكما أكد رئيس الوزراء نتنياهو، فإن الاقتصاد الفلسطيني القوي يعزز السلام. ولذا يحدونا الأمل أن يدعم ذلك الهدف بسرعة وجود برنامج طموح لإزالة الحواجز أمام حرية الحركة والنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بلبنان، فإننا نشعر بالقلق البالغ إزاء التطورات الأخيرة في جنوب لبنان. وقد تناولنا هذه المسألة أمام المجلس في وقت سابق. ومن الواضح أن الأحداث الأخيرة تشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن الانفجار في مخزن للأسلحة والحوادث التي أعقبته كشفت من جديد عن هشاشة الوضع بشكل عام. وعليه، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من جانب جميع الأطراف ونشجعها على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المجال.

إن النمسا تهنئ لبنان على إجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح. ونأمل أن تشهد عملية تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري تقدما مضطردا. ونود أن نشدد على أهمية التعاون الوثيق من جانب أي حكومة جديدة مع الهيئات الدستورية الرئيسية، كخطوة هامة نحو المزيد من توطيد الديمقراطية في لبنان.

في الختام، أود أن أعرب عن اقتناع النمسا بأن من الضروري إحراز التقدم على كل مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط. والسلام الشامل هو الوحيد الذي سيكون سلاما دائما.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره، وأن أشكر كذلك الأمين العام المساعد فيرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية. إننا نرحب به في منصبه الجديد ونهنئه على ظهوره الأول أمام المجلس.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بالعمل من أجل تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك حل الدولتين، بحيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب بسلام وأمن. والرئيس أوباما منخرط شخصيا في الجهود، وسيستمر في قيادتها.

ومن خلال المشاورات مع كل الدول في المنطقة وخارجها، تعمل الولايات المتحدة بقوة لتهيئة الظروف المواتية للاستئناف الفوري للمفاوضات وإكمالها المبكر بغية إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والنزاع الإسرائيلي - العربي. والمبعوث الخاص لحكومة بلدي، السيناتور جورج ميتشيل، موجود في المنطقة مرة أخرى اليوم للتشاور مع نظرائه بشأن الطريق إلى الأمام. وكما أكد المبعوث الخاص يوم أمس، فإن السلام الشامل هو الطريق الوحيد لضمان الاستقرار، والأمن والازدهار لجميع دول المنطقة. إننا نحتاج إلى العرب والإسرائيليين على حد سواء كي يعملوا معنا من أجل تحقيق النجاح.

وإذ نمضي قدما، علينا أن نذكر بأن جميع الأطراف تقع على عاتقها مسؤوليات. وفيما يخص إسرائيل والفلسطينيين، فإن تلك المسؤوليات تتمحور في الوفاء بالتزامات خارطة الطريق. ومع إسرائيل، يتركز اهتمامنا على المستوطنات ونقاط الاستيطان الأمامية في الضفة الغربية. ومع الفلسطينيين، يتضمن تركيزنا التزاماتهم بتوفير الأمن الفعال في المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم، ومواصلة الإصلاحات الأمنية الهامة وغيرها من الإصلاحات وإنهاء التحريض. ومع الدول العربية، نسعى إلى زيادة الدعم للسلطة الفلسطينية والمضي قدما بشأن عرضها المتعلق بتطبيع العلاقات مع إسرائيل المقدم في مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وكبادرة ملموسة، فإننا نحث قادة الدول العربية على القيام بدورهم من خلال اتخاذ خطوات ذات مغزى نحو التطبيع.

لقد عملنا مع الحكومة الإسرائيلية بشكل مكثف بشأن مسألة الأنشطة الاستيطانية. وعلى مدى عقود، ظل موقف الإدارات الأمريكية متسقا بشأن هذا الموضوع. ومع تسليمنا بصعوبة تلك القرارات، فإننا نطلب من إسرائيل أن تفي بالالتزامات التي قطعتها، بما في ذلك وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات الأمامية.

وفي الوقت ذاته، فإن إسرائيل تتخذ خطوات إيجابية لتسهيل ظروف حياة الفلسطينيين وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تساعد على إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات الاستمرار.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، ألغت إسرائيل عديدا من نقاط التفتيش أو خففت من الشروط المفروضة عليها في الضفة الغربية. وقام الجيش الإسرائيلي أيضا بسحب قواته إلى خارج أربع مدن. وإذا تم توسيع هذه التغييرات وإدامتها، سوف يكون لها أثر كبير على حرية التنقل للفلسطينيين وعلى التنمية الاقتصادية والنمو ونوعية الحياة بشكل عام ونحن نتوقع أن هذه العملية سوف تستمر.

وتحتم هذه التطورات الإيجابية أن نعمل معا لدعم السلطة الفلسطينية وبرامجها غير الحزبية والشفافة التي تهدف إلى تحسين حياة الفلسطينيين العاديين في جميع أنحاء الضفة

الغربية وغزة. ولقد صادق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ميزانية السلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ والضوابط المحاسبية التي وضعتها.

لكن ما زالت الإيرادات الداخلية للسلطة الفلسطينية غير كافية لتغطية نفقاتها التشغيلية ومواصلة الإصلاحات الأمنية والمؤسسية. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٩، تحتاج السلطة الفلسطينية إلى ١٢٠ مليون دولار كل شهر كمساعدة من المانحين لتغطية نفقاتها التشغيلية. ومع ذلك، لم يواكب دعم المانحين احتياجات السلطة الفلسطينية، ونقص بمعدل ٥٠ مليون دولار تقريبا في الشهر خلال الربع الأول من السنة. وبالتالي تتراكم المتأخرات المستحقة للسلطة ومستويات فوق طاقتها من الدين للبنوك الخاصة، مما يهدد استقرارها المالي.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعلنت وزيرة الخارجية كلينتون تحويل ٢٠٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية في دعم مباشر للميزانية من الولايات المتحدة. وندعو البلدان الأخرى التي تود أن ترى دولة فلسطينية قوية وقابلة للبقاء، أن تنضم إلينا في تقديم مثل هذا الدعم الملموس للسلطة الفلسطينية.

وعلى الجبهة الأمنية، تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤوليتها عن إصلاح القطاع الأمني بصورة جدية. وحتى هذا التاريخ، أنهى ١ ٩٩٨ من عناصر الأمن الفلسطيني التدريب في الأردن وتم نشرهم في الضفة الغربية. وهناك كتيبة كاملة أخرى يبلغ عددها ٥٠٠ رجل ستبدأ التدريب في آب/أغسطس. ولا بد من مواصلة هذه الجهود فيما يتعلق بتنشيط الجهود لتعزيز سيادة القانون، كي يتمكن الفلسطينيون من العيش في بيئة آمنة يستحقونها منذ زمن طويل وحتى يثبتوا أن فلسطين دولة مسؤولة في المنطقة.

وما زال توزيع المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء والوقود والعلاج الطبي، دون عوائق في جميع أنحاء غزة مسألة ملحّة. وكما قالت الوزيرة كلينتون، فإن التقدم نحو الأهداف التي نسعى من أجلها ينطلق من الفرصة وليس من العقم، ومن الأمل وليس من البؤس. وبضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة وتوزيعها، نهدف إلى تهيئة الظروف التي تمكّن من تحقيق قيام دولة فلسطينية بشكل تام: دولة تكون شريكا مسؤولا، دولة في سلام مع إسرائيل وجيرانها العرب، دولة مسؤولة أمام شعبها، دولة يمكن للفلسطينيين أن يفتخروا بها أينما كانوا، دولة محترمة في جميع أنحاء العالم. وما فتئت الولايات المتحدة تحث حكومة إسرائيل على كفالة تمكين الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى من القيام بعملها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها دول المنطقة، أن تعمل على ضمان وضع حد لتهريب الأسلحة والذخائر إلى غزة بطريقة غير مشروعة، حتى لا تتمكن حماس من تكديس ترسانتها وتشعل مزيدا من الصراع. ولذا، تؤيد حكومة بلادي إعادة فتح المعابر الحدودية في غزة بطريقة منضبطة، ووضع نظام مناسب للرصد يشمل مشاركة دولية ومشاركة السلطة الفلسطينية.

وعلى الدول العربية أيضا مسؤوليات، ولا سيما دعم السلطة الفلسطينية الشرعية ومساعدة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، وبذلك تثبت أن المفاوضات، وليس الإرهاب ولا العنف الذي اختارته حماس، هو السبيل إلى دولة مستقلة وقابلة للبقاء.

ودعا الرئيس أوباما أيضا الدول العربية إلى اتخاذ خطوات واضحة ولا لبس فيها نحو التطبيع مع إسرائيل في سياق إجراءات إسرائيلية كبيرة، وذلك للمضي قدما بهدفنا المشترك للسلام الشامل في الشرق الأوسط والاستقرار لجميع شعوب المنطقة. لقد كانت المبادرة العربية، التي أيدها أعضاء

منظمة المؤتمر الإسلامي الـ ٥٧، خطوة إيجابية، إلاّ أننا في حاجة إلى أكثر من ذلك. إذ يتعين على الذين أيدوا الاقتراح أن يقوموا بخطوات ملموسة الآن، وتشمل تلك الخطوات المساهمة بالمزيد في إرساء خلفية دولية أكثر إيجابية لجهودنا من أجل السلام في المحافل الدولية، بما فيها هنا في الأمم المتحدة. وسنتطلع إلى مظاهر مبكرة لهذا التغيير.

وما زالت المجموعة الرباعية أكثر الأدوات فعالية لتعبئة الجهود الدبلوماسية للمجتمع الدولي دعما للسلام في الشرق الأوسط. ففي تريستا في الشهر الماضي، أكدت المجموعة الرباعية أن الحل الوحيد الدائم للصراع هو الحل الذي يلبي تطلعات الطرفين في وطنين مستقلين: دولتان لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ورحبت أيضا بالتزام كل من رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس بحل الدولتين. وأعربت المجموعة الرباعية عن تأييدها للوحدة الفلسطينية في السعي من أجل هذا الحل. ودعت جميع الفلسطينيين إلى الالتزام بعدم العنف والاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات السابقة، وكذلك بالتعهد بتيسير إعادة إعمار غزة وتنظيم الانتخابات.

ولا بد لي أن أشير هنا إلى أنه منذ آخر مشاورات في مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط، لاحظنا أنه قد مرت ثلاث سنوات على احتجاز جيلعاد شاليط من قبل حماس، على نحو يتناقض مباشرة مع القانون الدولي. وزاد من تعقد هذا الانتهاك الخطير، أن حماس لم تسمح أبدا للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى العريف شاليط. ونحن نشجع كل الجهود لتأمين الإفراج عن شاليط فورا.

لقد أكدت الأحداث في لبنان خلال الأسابيع القليلة الماضية على أهمية تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما. فتنفيذ هذين القرارين هو السبيل الأكيد الوحيد لحماية سيادة لبنان واستقراره واستقلاله. وكما سمع المجلس في الأسبوع الماضي، وقعت في ١٤ تموز/يوليه سلسلة من الانفجارات هزت بيتا في قرية خربة سلم، الواقعة جنوب نهر الليطاني. وتشير الاستنتاجات الأولية إلى تخزين كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر هناك في انتهاك خطير للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتشير جميع الأدلة إلى حزب الله. وتثبت أحداث خربة سلم بوضوح الحاجة الملحة إلى وضع الأسلحة في لبنان تحت السيطرة القانونية للدولة وضرورة أن يبقى المجتمع الدولي ملتزما تماما بدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في مهمتها.

ويساورنا بالغ القلق إزاء التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة على السكان المدنيين في كل من إسرائيل ولبنان. فحزب الله، باعترافه، ما زال يواصل إعادة التسلح. وهذا تطور خطير يمثل انتهاكا سافرا للهدف الأساسي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حيث أن حزب الله هو الذي شنّ حرب عام ٢٠٠٦ التي لم تسع إليها إسرائيل ولا لبنان.

ونؤيد الأمين العام في دعوته حزب الله إلى نزع السلاح والتحول إلى حزب سياسي فقط. وندعو أيضا اليونيفيل والحكومة اللبنانية إلى العمل بهمة لمتابعة المعلومات عن مخزونات حزب الله من الأسلحة وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ودون عوائق بشأن انفجار مخبأ الأسلحة في خربة سلم.

إن إيجاد حل لهذا الوضع من شأنه أن يضمن مجددا لحكومة إسرائيل أمن كل من حدودها الشمالية ومواطنيها. وقالت إسرائيل إنها ستواصل طلعاتها الجوية الاستكشافية فوق لبنان إلى حين الحصول على هذه الضمانات. وبينما ندرك أن هذه الطلعات الجوية تمثل أيضا انتهاكا للخط الأزرق، فإننا نتفهم تبرير إسرائيل لها. إننا ببساطة لم ننجح في كفالة أن يضبط لبنان حدوده لمنع دخول الأسلحة غير

المشروعة والمواد المتصلة بها. وباختصار، لقد كرس حزب الله عن قصد التهديدات التي أدت إلى هذه الانتهاكات للخط الأزرق.

وما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بدعم اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية في جهودها لتنفيذ أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل. ونؤيد تأييدا راسخا مؤسسات الدولة اللبنانية، وذلك يشمل تقديم الدعم للقوات المسلحة اللبنانية لحماية لبنان ومواطنيه، والسعي من أجل السلم والأمن الدوليين وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية، وأرحب به في مجلس الأمن.

وبطبيعة الحال، تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود، في مستهل بياني، أن أشير بإيجاز إلى الملف اللبناني المعروض على مجلس الأمن. ففرنسا ترحب بنجاح الانتخابات التشريعية التي جرت في لبنان في ٧ حزيران/يونيه، والتي تشكل خطوة جديدة وإيجابية لذلك البلد وديمقراطيته. ونأمل أن يتواصل الحوار المتجدد وأن يمكِّن لبنان من إحراز التقدم صوب الوحدة والاستقرار والإصلاحات التي يتوق إليها شعبه.

وتُذكِّرنا الأحداث التي وقعت مؤخرا في لبنان بأهمية تنفيذ جميع الأطراف للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بصورة كاملة. ونعرب مجددا عن كامل دعمنا لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأي هجوم على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمر غير مقبول، ومن الهام، بل من الأساسي، أن تتعاون الأطراف تعاونا تاما مع القوة.

وأنتقل الآن إلى المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. فمن النادر، إن لم يكن من المستحيل، أن يتحقق مثل هذا التوافق في الآراء بشأن طبيعة حل الصراع - أي إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. وتشكل التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن تلك النقطة بالذات خطوة أولى تستحق الثناء، مثلما أكد على ذلك وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٥ حزيران/يونيه.

وتتمثل المهمة الآن في تحديد الطريقة التي يمكن أن ننجح بها في البدء بمختلف المراحل المؤدية إلى تحقيق ذلك الهدف. وتتسم تلك المراحل بكثرتها وصعوبة استكمالها وتنوعها. وسأذكر ثلاث مراحل رئيسية.

أولا، لا بد من إدخال تحسينات على الأحوال المعيشية اليومية حتى لا يفقد الشعب كل الآمال. ويتطلب ذلك وفاء الأطراف بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. وفي ذلك السياق، يجب على السلطات الإسرائيلية أن تكُف عن جميع الأنشطة الاستيطانية وتدمير المنازل، وغيرها من عمليات الإخلاء في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتكتسي مسألة المستوطنات، بطبيعة الحال، أهمية حاسمة، ونشيد بتأكيد الرئيس أوباما على تلك النقطة. ومثلما ذكَّر بذلك الرئيس ساركوزي، فالنشاط الاستيطاني، بتعقيده لمنظور إنشاء دولة فلسطينية، لا يسهم في أمن إسرائيل، بل على العكس من ذلك، سيزيد من المخاطر. وقد وجهت السلطات الفرنسية والاتحاد الأوروبي تلك الرسالة تحديدا إلى السلطات الإسرائيلية.

وينطوي التطور الثاني الذي لا بد من تحقيقه في الميدان على كفالة حرية الحركة والوصول. ولا ينطبق ذلك فقط على غزة، التي سأتكلم عنها باستفاضة، بل على الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضا. ويشكل رفع السلطات

الإسرائيلية لبعض الحواجز الرئيسية المفروضة على الحركة، لا سيما في نابلس، خطوة هامة يجب مواصلتها.

ويجب تشجيع جميع التدابير الرامية إلى إعادة حياة الشعب الفلسطيني إلى مجراها الطبيعي. وعلاوة على العواقب الإنسانية والبشرية لهذه التدابير، فإنها ستساعد الفلسطينيين وسلطاتهم على الاضطلاع بمسؤوليتهم عن تعزيز ركائز دولتهم في المستقبل. وفي ذلك الصدد، يجب على السلطة الفلسطينية أن تواصل جهودها لتعزيز قطاع الأمن وكفالة سيادة القانون. كما يجب أن تكون مكافحة الإرهاب بلا هوادة أولوية متواصلة.

وأما فيما يتعلق بالحالة في غزة، فإن توطيد وقف إطلاق النار، مع ما ينطوي عليه ذلك من تنفيذ تام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، لا يزال مسألة ذات أولوية. فقد حدد القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المعايير الرئيسية لوقف إطلاق النار الدائم، بما في ذلك فتح المعابر ووضع آليات لإنهاء تهريب الأسلحة.

وتثير الحالة الإنسانية في غزة انزعاجا بالغا. ونحن نطالب بفتح نقاط التفتيش فورا، لا سيما لتيسير وصول المساعدات الإنسانية واستئناف النشاط الاقتصادي. وعلاوة على مسألتي المساعدات الإنسانية والتعمير، نعتقد أن عمليات الإغلاق هذه ستديم الوضع السياسي القائم في غزة. وبالإضافة إلى تلك الجهود، لا نزال نطالب على نحو حازم بالإفراج غير المشروط والفوري عن غلعاد شاليط.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها تتعلق بالمصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية ودور الدول المجاورة. ويجب على الفلسطينيين أن يوحدوا كلمتهم إن هم أرادوا استئناف عملية السلام. فلا يمكن التوصل إلى أي اتفاق سلام مع طرف واحد يمثل الشعب الفلسطيني، أو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء بدون غزة. وبينما تواجه المحادثات لتحقيق المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية العديد من التحديات، لا نزال ندعم جهود الوساطة المصرية. وبطبيعة الحال، تضطلع بلدان المنطقة بدور هام. وفي الوقت المناسب، سنكون على استعداد للعمل مع أي حكومة وحدة وطنية تحترم المبادئ الأساسية لعملية السلام، وتوافق على استئناف المفاوضات مع إسرائيل صوب تحقيق حل الدولتين.

وعلاوة على ذلك، لا نزال ندعم بصورة كاملة مبادرة السلام العربية، التي يجب أن تكون جزءا من حل شامل ودائم في الشرق الأوسط. وينبغي تشجيع أي خطوة أو بادرة تقوم بها دول المنطقة لتأكيد التزامها بالسلام الدائم، الذي ينطوي حتما على إقامة علاقات حسن الجوار مع إسرائيل. وفي سياق النهج الإقليمي، نعتقد أيضا أن الوقت قد حان للمضي قدما على المسارين السوري واللبناني لعملية السلام.

إن العناصر التي أشرت إليها، في هذا الظرف الحاسم في الشرق الأوسط، ستحدد التقدم المحرز صوب الاستئناف الضروري للمفاوضات بشأن إبرام اتفاق سلام استنادا إلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. ويجب أن يلتزم بذلك المجتمع الدولي ومجلس الأمن التزاما كاملا، لأن الحالة في الشرق الأوسط تشكل شاغلا مُلِحّا لنا جميعا. وقد أبدت فرنسا والاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا، استعدادنا لتقديم المساعدة في تيسير المفاوضات بأقصى قدر ممكن، والنظر في إمكانية منح ضمانات بشأن اتفاق سلام جديد محتمل. ونلاحظ بأمل كبير النوايا التي أعربت عنها الإدارة الجديدة للولايات المتحدة. ويجب علينا الآن أن نمضي قدما وبشكل ملموس صوب السلام، وفرنسا عاقدة العزم على الاضطلاع بكامل دورها لتحقيق ذلك الهدف.

السيد كودوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي تشكل موضوعا نوليه أهمية قصوى.

كما نشكر السيد فيرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التمهيدية لمناقشتنا، التي نأمل أن تسهم في السعي إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم للشرق الأوسط قاطبة.

ولا يزال تطور الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بالصراع فيما بين الفصائل الفلسطينية، يثير قلقا بالغا للمجتمع الدولي، الذي بذل جهودا واتخذ مبادرات عديدة لاستعادة السلام الدائم في منطقة شهدت عقودا من الحرب أودت بحياة عدد لا يحصى من الضحايا. ويرحب وفد بلدي مرة أخرى بالجهود التي بذلت على مختلف المستويات من لدن المجموعة الرباعية وعدد من البلدان والمنظمات لمساعدة الأطراف على استئناف محادثاتها، لا سيما الآن حيث تهدد المستجدات التي وقعت مؤخرا بتقويض ما أُحرِزَ من تقدم هش. وتشمل هذه المستجدات استمرار النشاط الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية، والحالة الإنسانية المروعة التي لا تزال سائدة في قطاع غزة بسبب طول إغلاق المعابر، الذي عرقل إيصال السلع، وبشكل خاص، استيراد مواد البناء إلى غزة. وتسهم كل هذه الإجراءات في عرقلة زخم الحوار الذي استؤنف في مؤتمر أنابوليس.

وفي هذه المرحلة، نرى أنه من الأهمية بمكان أن تعزز الأطراف التزامها، على نحو صارم وغير مشروط، بإجراء مناقشات مفتوحة ومباشرة بشأن جميع المسائل. وفي هذا السياق، ترحب بوركينا فاسو بالالتزامات الأخيرة التي تعهدت بها السلطات الإسرائيلية ببدء مناقشات بهدف تحقيق السلام مع الفلسطينيين وتوسيع نطاق هذا السلام ليشمل المستوى الإقليمي.

وبالمثل، نرحب بالبيان العام الصادر عن الفلسطينيين الذي يعلن أن الفلسطينيين مستعدون لاستئناف المناقشات على الفور.

إن إلحاح الموقف يستدعي إجراء محادثات مباشرة لاستئناف المناقشات بدون إبطاء وبلا شروط. وينبغي أن تحترم هذه المناقشات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نصا وروحا، وبخاصة أحدث هذه القرارات ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وكذلك مرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وتشكل هذه الأمور بلا شك أنسب إطار سياسي وقانوني لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط بصفة عامة.

ويؤمن وفد بلادي بأن الشرق الأوسط سينعم بالاستقرار والسلام والرخاء بالمشاركة الكاملة لدولة فلسطينية مستقلة، تتوفر لها مقومات البقاء وذات حدود آمنة ومعترف بها دوليا، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل التي ستعيش هي نفسها مع جميع جيرانها في أمن.

ونرى أن هذا هو الحل الوحيد لإنهاء هذا الصراع الإقليمي. ولتحقيق ذلك، فإن الخطوة الأولى التي يتعين اتخاذها، كما أكدنا في آخر مناقشة وزارية التي عقدت في أيار/مايو تحت الرئاسة الروسية، ما زالت تتمثل في تهيئة أجواء ثقة حقيقية عبر اعتماد التدابير التالية: إنهاء الخطاب المتطرف من جانب جميع الأطراف؛ ووقف بناء إسرائيل للجدار العازل، وإنهاء سياساتها الاستعمارية والاستيطانية وكفالة وصول المساعدة الإنسانية بفتح نقاط العبور؛ وتوقف حركة حماس عن إطلاق الصواريخ وجميع أشكال العنف الأخرى التي تقوم بها في الأراضي الإسرائيلية.

وبموازاة ذلك، ينبغي للفلسطينيين أن يتمكنوا من استعادة وحدقم لمنح أنفسهم فرصة لبناء دولة مستقلة يعمها الرخاء. ونكرر شكرنا لمصر على التزامها وجهودها لمساعدقم على القيام بذلك. ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية.

لقد كان مؤتمر المانحين المعقود في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس من هذا العام فرصة لإعلان التزامات بشأن مسائل أساسية. ونأمل في الوفاء بهذه الالتزامات.

ويرى وفد بلادي أنه يجب السماح بوصول المعونات الإنسانية إلى غزة وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بدون عقبات من أجل تخفيف معاناة السكان.

من الواضح، إذن، أن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط ما زال طويلا حقا لكن هناك أسبابا للتفاؤل بالنظر إلى مؤشرات إيجابية مثل إعادة إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا. وهذا المثال الجيد يدل على أنه يمكننا، ببذل مزيد من الجهود، أن ننجح في النهاية في تحديد شروط التعايش السلمي بين إسرائيل وجيرانها العرب في ضوء تطلعات جميع الأطراف إلى السلام والأمن.

إن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يبدو أن الاستقرار في المنطقة بأسرها يتوقف عليه، يستلزم اهتماما مستمرا ودعما ثابتا من مجلس الأمن لكفالة الامتثال لجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها.

وختاما، نود أن نؤكد مجددا مرة أخرى على أن السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط لا يمكن التفكير فيه بدون التزام وتصميم جميع الجهات الفاعلة في الصراع والتي ينبغي لها تحمل مسؤولياتها وإعادة تأكيد التزامها وإظهار تصميمها القوي وتولي ملكية العمليات المؤدية إلى السلام.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلادكم على عقد هذه المناقشة. ونود أيضا أن نرحب بالسيد فرنانديث – تارانكو ونشكره على التقرير الذي قدمه لنا. ونرحب بحضور ممثلَيّ إسرائيل وفلسطين الموقرين هنا اليوم.

إن هذه المناقشة ضرورية وجاءت في الوقت المناسب. ويبدو أن حجم ونوعية الجهود المبذولة اليوم يظهران اقتناع المجتمع الدولي بأن الوقت قد حان لوضع حد للصراع في الشرق الأوسط، وهو مصدر لعدم الاستقرار والعنف، بصورة نهائية.

وعلى الرغم من التعليق المؤقت للمفاوضات، فإنه ربما لم يحدث من قبل مطلقا أن كان هناك هذا العدد الكبير من المبادرات ولم يحدث من قبل مطلقا أن اقتربنا بهذه الدرجة من تحقيق تطلعات مجتمعين في بلدين جارين إلى العيش كدولتين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

غير أن المهام المتبقية ليست بالسهلة. فهناك عدد من الحالات التي ستستلزم تحديد جميع الأطراف في المنطقة ومن لهم اهتمام أو نفوذ في تلك المنطقة لتصميمهم. وفي هذا السياق، نقر بأن هناك حاجة إلى عقد اتفاقات سلام بين إسرائيل ولبنان وإسرائيل وسوريا على وجه السرعة. ومبادرة السلام العربية برنامج رئيسي لتطبيع العلاقات بين جميع الدول في المنطقة. ونأمل في أن نتمكن مستقبلا من نشر الاحترام والتعايش فيما وراء هذه البيئة المحدودة جدا التي يجب علينا العمل فيها اليوم.

وتعرف كوستاريكا أيضا أن وحدة الشعب الفلسطيني مكون أساسي تماما لتقدم أي مبادرة سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونقر بجهود الوساطة القيمة التي تبذلها مصر والجامعة العربية وندعو الشعب الفلسطيني إلى

وضع ثقته في الوسائل السلمية والاعتراف بدولة إسرائيل والامتثال للاتفاقات والالتزامات السابقة.

ونأمل أيضا في أن تعود إسرائيل والفلسطينيون، بمجرد تجاوز الصدمات الطبيعية التي تنتج عن تغيير النظام، إلى التفاوض بشأن القضايا الرئيسية المتبقية بدون شروط مسبقة وبتفاهم على أن هذه المفاوضات ستجري على أساس الالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق والتي ترتكز إلى القانون الدولي وقرارات هذا المجلس.

وفي هذا السياق، تؤيد كوستاريكا نداء المجموعة الرباعية إلى الطرفين للامتثال لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق، ونشاطرها الاعتقاد بأن الإجراءات الأحادية لن تكون حكما استباقيا على نتيجة المفاوضات ولن يعترف بها المجتمع الدولي. ولذلك، نعتقد أن من الضروري تماما أن توقف إسرائيل سياساتها المتعلقة بالمستوطنات وتوسيعها بصرف النظر عن المسمى الذي تطلقه على ذلك. فكل جدار جديد يشيد هو عقبة جديدة أمام السلام.

ويجب على إسرائيل، في هذا المجال بوجه خاص، عدم تجاهل القانون الدولي أو التوافق في الآراء الموجود بشأن هذه المسألة في المجتمع الدولي. ويمثل هذا السلوك غير القانوني المستمر من جانب إسرائيل أحد الأسباب، ولكن ليس السبب الوحيد، لعدم النظر في شواغلها الأخرى بالهدوء اللازم لحلها. وبالمثل، فإننا نحث حكومة إسرائيل على احتواء عنف بعض مستوطنيها ضد الفلسطينيين.

وكوستاريكا تتفهم دائما الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، غير أننا نعتقد أنها لا تبرر القيود غير المتناسبة التي تفرضها على الشعب الفلسطيني وتؤثر على حقوق الإنسان الخاصة به وتتسبب بحالة إنسانية لا نظير لها. فالحالة الإنسانية في غزة مأساوية وغير مستدامة نتيجة تقييد تدفق البضائع الإنسانية والتجارية التي يعتمد عليها نحو ١,٥ مليون نسمة. وهي حالة يجب تغييرها. ويجب السماح بدخول المواد اللازمة لإعادة بناء المنازل والمستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية الطبية التي دمرت في بداية هذا العام.

ونكرر مناداتنا باحترام القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي، وبتطبيع النشاط في المعابر الحدودية.

وكوستاريكا ترحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتخفيف القيود عن حرية التنقل في الضفة الغربية، ويحدوها الأمل في أن ترى بوادر توفيقية جديدة من تلك الحكومة. وبالمثل نعرب عن تقديرنا للإصلاحات التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية لتحسين قطاعها الأمني، ونعتبر التعاون الإسرائيلي خطوة في الاتجاه الصحيح صوب تأسيس مؤسسات فلسطينية قوية تكون ذات يوم جزءا من جهاز الدولة الخاص بها.

أختتم بالإعراب عن التقدير لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على الشجاعة التي تواصل بها تقديم المساعدة للمتضررين من الصراع، رغم الظروف الصعبة التي تعمل في ظلها.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نعرب كغيرنا عن امتناننا للسيد فرنانديث – تارانكو على الإحاطة الإعلامية التي وافى مجلس الأمن بها هذا الصباح. إننا نرحب حقا بحضوره في المجلس لأول مرة.

في جلسات المجلس العادية المكرسة لهذه المسألة في الأشهر الأخيرة، شاع اتفاق واسع النطاق على ما يلزم عمله لبلوغ الهدف النهائي، هدف الحل القائم على دولتين، بقيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتلاصقة الأطراف وقادرة على البقاء، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. لكن مفاوضات

السلام الجوهرية لتحقيق ذلك الهدف تظل بعيدة المنال. ويجب على الأطراف أن تتخذ إجراءات جريئة لتهيئة مناخ مشجع للسلام.

إننا نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أصدره الأمين العام في الأسبوع الماضي داعيا إلى تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وإن توسعها المستمر، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، يتعارض مع توافق الآراء الدولي الساحق، ويتعارض، حقا، مع قرارات مجلس الأمن هذا. إنه يخلق عقبة أخرى أمام حل الدولتين، الذي يعتبر الرد الوحيد المستدام للمطامح الوطنية لكلا الطرفين.

ونشعر بالقلق بصورة خاصة من الملاحظات التي صدرت مؤخرا عن رئيس الوزراء نتنياهو، والتي يرفض فيها النداءات بوقف الأعمال في مشروع فندق شبرد الاستيطاني في القدس الشرقية. ومن شأن مشاريع تشييد مثل ذلك أن تقوض آفاق التوصل بنجاح إلى حل قائم على وجود دولتين تكون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين كلتيهما. وإننا نحث الحكومة الإسرائيلية على أن تكفل وقفا فوريا لأعمال التشييد تلك وعلى أن تكف عن أنشطة من قبيل هدم المنازل وإجلاء السكان، التي تظل تتسبب في كل هذا السخط الشديد.

كما نشجع الأطراف العربية على إبداء استعدادها للتحرك صوب تطبيع العلاقات مع إسرائيل، حسبما هو متوخى في مبادرة السلام العربية. وملاحظات رئيس الوزراء نتنياهو في ٢٣ تموز/يوليه ألحت إلى اهتمام إسرائيل بتوسيع السلام مع الفلسطينيين إلى سلام إقليمي أوسع. وإننا نرحب بوجهات النظر التي أعرب عنها مؤخرا سمو ولي عهد البحرين عن الدفع بمبادرة السلام العربية إلى الأمام. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن تبرهن كل الدول العربية على التزامها بالحوار والحلول السلمية وكذلك على رغبتها في الاستجابة بروح بنّاءة لأي إجراءات إسرائيلية ملموسة نحو تجميد النشاط الاستيطاني.

والالتزامات الحازمة مطلوبة أيضا من الفلسطينيين. فالهجمات بالصواريخ والمدفعية من قبل المتمردين الفلسطينيين مستمرة. ولسكان الجنوب الإسرائيلي الحق في العيش بمنأى عن الرعب. إننا نطالب بوقف تلك الهجمات، وبالإفراج الفوري عن جلعاد شليط، وبتمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية من زيارة العريف شليط، وبإنهاء كل أعمال العنف. وينبغي للفصائل الفلسطينية أن تتحد وراء الرئيس عباس، وإننا ندعم جهود مصر في ذلك الصدد. إن المصالحة الفلسطينية جوهرية لمنع مزيد من الانفصال السياسي بين الضفة الغربية وغزة.

لقد تشجعنا بزيادة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية مؤخرا. ونؤيد عمل ممثل المجموعة الرباعية توني بلير وفريقه في المساعدة على تمهيد الظروف لذلك النشاط. وقد حدثت على وجه التحديد تطورات إيجابية في مدينة نابلس، حيث أدت إزالة ستة فقط من حواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية إلى تحسن ملحوظ في النشاط الاقتصادي المحلي. ونرحب بالأعمال الإسرائيلية الأخيرة لتخفيف القيود عن حرية الحركة والوصول ونشجع على اتخاذ مزيد من الخطوات المماثلة. إن الفوائد ظاهرة للعيان.

وهذا كله يتناقض تناقضا صارخا مع الحالة الإنسانية في غزة. فما زلنا بعيدين جدا عن التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). واستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على معابر غزة لم يسمح بالتخفيف من محنة الغزاويين العاديين. كما أن القيود على مواد غذائية معينة وعلى مواد البناء تركت وطأة خطيرة مؤذية، فأجبرت على رواج تهريب البضائع عبر الأنفاق. ولما كانت تلك الأنفاق تحت سيطرة

حماس، فإن التقييدات لا تفيد إلا في تقوية موقفها. ومن مصلحة الجميع تخفيف تلك القيود، خاصة مع اقتراب الشتاء.

وما زال القلق الشديد يراودنا من الادعاءات بارتكاب خروق للقانون الإنساني الدولي من كلا الجانبين أثناء صراع غزة في وقت سابق من هذا العام. ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون التام مع بعثة تقصي الحقائق لمجلس حقوق الإنسان، التي يترأسها القاضي غولدستون.

وكما قلت في البداية، ما زالت محادثات السلام التي تمس إليها الحاجة بعيدة عن متناولنا. وفيما يتعلق بسوريا ولبنان وإسرائيل، تمثل المفاوضات الطريقة الوحيدة لحسم المسائل التي تفرق بينها. ولقد آن أوان المضي بهذه المسائل قدما. وإننا نحث سوريا وإسرائيل على بدء محادثات السلام المباشرة من جديد وعلى التفكير في التحول إلى المحادثات المباشرة.

والطريقة الايجابية التي جرت بها الانتخابات اللبنانية توفر أساسا طيبا يمكن أن يُبنى عليه تقدم حقيقي صوب تحقيق سلام دائم. لكن الأحداث الأخيرة في جنوب لبنان، لا سيما انفجار مخبأ أسلحة في ١٤ تموز/يوليه، تبرز إلحاحية التحرك صوب اتفاق شامل. ونشعر بقلق شديد من أن حزب الله ما زال يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة تشكل عامل زعزعة استقرار للمنطقة بأسرها. وإننا ندين بأشد لهجة ممكنة الهجمات الأخيرة على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونحث الأطراف كافة على الارتقاء بالتزامها بالتنفيذ الكامل وغير المشروط للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإن التحرك بشأن قرية الغجر سيكون تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد فرنانديث – تارانكو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، وأن أرحب بحضوره في مجلس الأمن.

منذ المناقشات السابقة لمجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط ظلت الحالة في المنطقة في صميم اهتمام المجتمع الدولي. ومع اجتماع مجلس الأمن على المستوى الوزاري في ١١ أيار/مايو (انظر S/PV.6123)، واجتماع تريستا لوسطاء المجموعة الرباعية بشأن الشرق الأوسط، وقمة مجموعة الدول الثماني في لاكيلا، تم مجددا تأكيد الأساس القانوني الدولي لعملية السلام، في المقام الأول قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخارطة الطريق. وتم التنويه بأهمية مبادرة السلام العربية. كما تم الإعراب عن أهمية مبدأ حل الدولتين.

وكل تلك النصوص الأساسية انعكست أيضا في بيان أدلى به رئيس الاتحاد الروسي دمتري مدفيديف في مقر جامعة الدول العربية. ومن التطورات الإيجابية الجديرة بالملاحظة الاستعداد الذي أعرب عنه رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، بالاستئناف الفوري للمفاوضات مع الجانب الفلسطيني واعترافه كأمر واقع بمفهوم حل الدولتين.

وأود أن أشدد على أن الهدف الرئيسي الآن هو تهيئة الظروف للاستئناف الفوري للمفاوضات وتقيد الأطراف الصارم بواجباتها بموجب خارطة الطريق، بما في ذلك محاربة النشاط الإرهابي وكفالة حرية التنقل للسكان في الضفة الغربية.

وأحد العوامل الرئيسية التي تعرقل استئناف الحوار يتمثل في النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي. وإننا نعتبر الإجراءات التي تعمل على خلق واقع جديد على الأرض إجراءات غير مقبولة يمكن أن تضر بمحصلة مفاوضات الوضع النهائي. وغير مقبول أيضا استمرار حصار غزة، الذي يتسبب في عذاب المدنيين في قطاع غزة. إن

الدفع بعملية السلام قدما يتطلب استعادة الوحدة بين صفوف الفلسطينيين استنادا إلى مبادئ معروفة جيدا.

مرة أخرى، نود أن نشيد أسمى إشادة بجهود الوساطة التي تبذلها مصر. ونتطلع إلى نتائج الدفع بالمشاورات فيما بين الفصائل الفلسطينية قدما. ومن سوء الحظ أن آخر جولة قد تأجلت مرة أخرى – في هذه المرة حتى ٢٥ آب/أغسطس.

وفيما يتعلق بتحقيق تسوية شاملة في المنطقة، يتمثل عامل آخر ذو صلة في العودة إلى الدبلوماسية الحثيثة على المسارين السوري واللبناني لعملية السلام. ومما يتسم الآن بالأهمية العمل بهمة، من خلال الجهود الجماعية، على إزالة العقبات من طريق استعادة عملية سلام إقليمية كاملة شاملة. وإن مبادرة روسيا بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط في موسكو في هذا العام، التي تحظى بدعم واسع، تستهدف النهوض بتحقيق ذلك الهدف. وسنواصل الإعداد لذلك المحفل تجسيدا لقرارات مجلس الأمن وقرارات المجموعة الرباعية بشأن الشرق الأوسط ومؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني الأخير.

ذلك الموضوع نوقش أثناء زيارة للمنطقة قام بها مؤخرا الممثل الخاص لرئيس روسيا لشؤون الشرق الأوسط ألكسندر سلطانوف، الذي أجرى محادثات مكثفة في المنطقة. وقد عقدنا عزما قويا على مواصلة عملنا على شتى المستويات مع الأطراف والشركاء المعنيين كافة. وإن اجتماع موسكو سيكون فعالا ومثمرا.

والآن أود أن أتطرق ببضع كلمات إلى لبنان. ما زالت روسيا متمسكة بموقفها بالدعم الذي لا يفتر لسيادة دولة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية. إننا نرحب بإجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح. ونتابع عن كثب المحادثات الجارية في بيروت بين الأحزاب السياسية الرئيسية في البلد، ونأمل أن تختتم قريبا، وأن يتم تشكيل حكومة فاعلة تمثل مصالح كل الطوائف التي تعيش في لبنان.

ونشعر بقلق إزاء تفجر التوتر في جنوب لبنان ونرحب بالجهود التي تبذلها حاليا السلطات اللبنانية بالتعاون مع الأمم المتحدة، لنزع فتيل التوتر. ونؤكد من جديد حاجة كل الأطراف، بدون استثناء، للامتثال الصارم لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ذلك هو السبيل الوحيد لضمان صون والاستقرار في جنوب لبنان.

السيد ليو تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة وأن أشكر مساعد الأمين العام السيد فرنانديث تارانكو على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط.

خلال الأشهر الستة الماضية، شهدت عملية السلام في الشرق الأوسط تطورات ايجابية وسلبية. في أوائل العام، أودت الحرب في غزة بحياة مئات المدنيين وألحقت خسائر كبيرة بالممتلكات، مما زاد من توتر وهشاشة الوضع الأصلي. واتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الذي أفضى إلى وقف العمليات الحربية بين إسرائيل وفلسطين وتهيئة الظروف لإعادة إطلاق عملية السلام. غير أنه من المزعج أن القرار لم ينفذ بصورة كاملة وفعالة. لا يزال الوضع الإنساني في غزة خطيرا والتعمير بطيئا.

تدعو الصين كل الأطراف المعنية إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا وأمينا، وإلى تجنب اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تشعل فتيل التوتر من جديد. وتدعو إسرائيل إلى فتح كل نقاط العبور إلى قطاع غزة وكفالة تواصل التعمير في غزة بسلاسة. ويتعين أن يفي المجتمع الدولي بتعهداته بأسرع ما يمكن بغية مساعدة سكان غزة على العودة إلى حياتهم الطبيعية.

وإن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى مصدر قلق أيضا. فما زال وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية متوترا ولا يستطيعون الاستمتاع بحياة كريمة. وتعرب الصين عن قلقها العميق، وتحث إسرائيل على التجاوب مع نداءات المجتمع الدولي لوقف أعمال تشييد الجدار العازل والمستوطنات.

في ظل الوضع الراهن، تظل المفاوضات السياسية هي السبيل الوحيد القابل للاستمرار باتجاه تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وتعتقد الصين أنه لن يتسنى تحقيق سلام لا رجعة فيه إلا من خلال اتفاق تفاوضي بين جميع الأطراف. ونأمل أن تلتزم كل الأطراف نفسها بالحوار بهدف التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هو في مصلحتهم ومصلحة السلام والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. وندعو جميع الأطراف إلى تفادي اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفضي إلى تفاقم التوترات في الشرق الأوسط.

إن عملية المصالحة فيما بين الفلسطينيين ضرورية لصون مصالح الشعب الفلسطيني وكفالة استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها مصر تحقيقا لتلك الغاية ونأمل أن تتمكن الأطراف الفلسطينية من تسوية الأمور وفقا لمصالحها الوطنية الطويلة الأجل وحل خلافاتها عن طريق الحوار وتحقيق المصالحة وإقامة حكومة وحدة وطنية.

إن حل قضية إسرائيل وفلسطين هو السبيل الوحيد لتحقيق التعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل. وتؤيد الصين حل الدولتين القائم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وذلك لا يتطلب جهود الأطراف المعنية فحسب، وإنما أيضا دعم ومساعدة المجتمع الدولي. يجب أن تبذل كل الأطراف ما في وسعها لتشجيع فلسطين وإسرائيل على التصدي للتحديات التي تواجههما بصورة إيجابية، والمثابرة في جهودهما لتحقيق هدف الحل القائم على وجود الدولتين، فلسطين وإسرائيل، ليعيش الشعب العربي والشعب اليهودي في سلام.

وثمة مسائل أخرى في الشرق الأوسط تمثل أيضا مكونات مهمة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويسعد الصين أن ترى أن الوضع السياسي والأمني في لبنان قد تحسن وأن الانتخابات التشريعية قد جرت. وتأمل الصين أن يتمكن لبنان من تشكيل حكومة جديدة في أسرع وقت ممكن. نحن نحترم استقلال وسيادة لبنان ووحدة أراضيه ونعرب عن قلقنا إزاء الأحداث الأمنية المتعددة التي وقعت مؤخرا في جنوب لبنان. وندعو كل الأطراف المعنية لأن تنفذ بشكل كامل قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونشجعها على تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

التزمت الصين دائما بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وترحب بكل المبادرات المواتية لعملية السلام. ونحن نؤيد مبادرة روسيا لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في موسكو، في غضون هذا العام. وتشجع الصين اللجنة الرباعية والبلدان العربية على الاضطلاع بدور مهم لإقناع الأطراف المعنية باستئناف مفاوضات جادة ومباشرة بأسرع ما يمكن.

وتأمل الصين أن يتعامل مجلس الأمن بنشاط أكبر مع مسألة الشرق الأوسط. نحن مستعدون للانضمام إلى المجتمع الدولي الأوسع في مواصلة الجهود الدؤوبة من أجل التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن تركيا تؤيد البيان الذي سيدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي. سأوجز ملاحظاتي.

أولا، أود أن أشكر السيد أوسكار فرنانديث تارانكو، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية.

في ظل الجهود الدولية الجارية لتنشيط عملية البحث عن السلام في الشرق الأوسط، تتزايد التوقعات داخل المجتمع الدولي باستئناف فوري واختتام مبكر للمفاوضات الرامية إلى حل كل قضايا الوضع الدائم، كما ورد في إعلان اللجنة الرباعية مؤخرا.

ونظرا لحقيقة عدم وجود عملية فعالة في المنطقة منذ فترة، فقد بات استئناف عملية السلام على كل مساراتها مسألة ملحة. وفي هذه المرحلة، لا بد من تأكيد قوي لإطار السلام كما نصت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية والتزامات خريطة الطريق. ومن المهم أن نبقي قنوات الحوار مفتوحة مع كل الأطراف وأن نظل ملتزمين برؤية حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. تلك الرؤية تشكل مفتاح السلام الدائم في الشرق الأوسط ولا بديل لها.

وفي هذا الصدد، نود أيضا ملاحظة الأهمية الخاصة لمبادرة السلام العربية التي تؤيدها تركيا تأييدا تاما. ونأمل أيضا الدخول في مرحلة جديدة ومكثفة، ويتحتم على كل الأطراف اتباع نهج بناء وإيجابي. وفي هذا السياق، ينبغي لها أولا أن تفي بالتزاماتها المنبثقة من خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، يجب أن تتجنب الأطراف اتخاذ خطوات وإعلان شروط مسبقة قد تفرغ عملية السلام من مضمونها. والمسائل الرئيسية رهن بمفاوضات المركز النهائي وينبغي ألا تقوضها إجراءات من طرف واحد. وأي إجراء يحكم مسبقا على النتيجة النهائية للمفاوضات من شأنه أن يؤدي فقط إلى أزمة ثقة أخرى فيما بين الأطراف.

وهنا، أود أن أبرز قلقنا مرة أخرى إزاء الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلا عن خطوات اتخذتها إسرائيل ويمكنها أن تغير طابع القدس ومركزها، وتزيد من عزل القدس الشرقية عن بقية الأرض الفلسطينية. وأوضحت تركيا مرارا أن هذه السياسات لا تتماشى مع جهود السلام وتعيق عملية السلام. فهي غير قانونية وينبغي وقفها.

وثمة حاجة ملحة إلى جهود دولية في عملية السلام ترافقها إجراءات حاسمة على الأرض بغية إحداث تغيير حقيقي للفلسطينيين وإعطائهم الفرصة لعيش حياة أفضل. وفي هذا الوقت، نلاحظ بأسى أنه لم يُحرز أي تقدم تقريبا في الأشهر الأخيرة صوب تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونشدد من جديد على أن فتح المعابر فتحا كاملا إلى غزة واجب للاستجابة الإنسانية والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي وإعادة الإعمار. فخنق غزة أدى إلى معاناة هائلة وبطالة ومعدلات للفقر غير مسبوقة، وإلى الاعتماد على المساعدات بالكامل تقريبا. ويجب عكس مسار هذه الحالة.

وأشدد أيضا على أن المصالحة فيما بين المجموعات الفلسطينية واجبة أيضا. ونأمل في نجاح المحادثات المتعلقة بذلك وفي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الأوقات المناسبة.

أما بالنسبة إلى لبنان، فنؤكد من جديد دعمنا القوي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتنفيذه الكامل من جانب جميع الأطراف. ويحدونا الأمل أن تشكل، عقب الانتخابات التي جرت في لبنان، حكومة تضم جميع شرائح الشعب اللبناني في أسرع وقت ممكن. وفي المرحلة الراهنة، من الضروري أن

تتصرف جميع الأطراف في لبنان وفقا لما تمليه عملية الحوار الوطني التي يستهلها الرئيس سليمان. ونعتقد أن الاستقرار الدائم في لبنان هام ليس للبنان ذاته فحسب، وإنما أيضا للسلام والأمن في المنطقة بأسرها.

وفي الشرق الأوسط، نحن في حاجة إلى الإبقاء على التفاؤل في وجه التحديات القائمة في المنطقة. ولقد حدثت بعض التطورات في الوقت الراهن تعطينا شيئا من الأمل. ولنضع في بالنا أن الفرص نادرا ما تدوم إلى الأبد وأن الآن هو الوقت الصحيح لاغتنامها. ومن جانبنا، نواصل العمل على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل تتوفر له أسباب البقاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل أوغندا.

نشكر السيد فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. ونرحب كذلك بممثلي إسرائيل وفلسطين في هذه المناقشة.

إننا نرحب بالهدوء النسبي الذي حصل خلال الفترة قيد الاستعراض، رغم وقوع بضعة حوادث. الواضح من الإحاطة الإعلامية أنه لم يُحرز تقدم كبير في تنفيذ عناصر رئيسية من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها مختلف الأطراف داخل المنطقة وخارجها لإعادة تنشيط عملية السلام. ونشعر بالتشجيع إزاء الإيجابية التي أبدتها المجموعة الرباعية عقب اجتماعها الأخير في تريستا بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه، حيث أكد أعضاؤها مجددا عزمهم على السعي بنشاط إلى إيجاد حل شامل للصراع في الشرق الأوسط. ونرحب بعقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط في موسكو بتاريخ لاحق من هذا العام ونؤيده.

وتدعو أوغندا إلى التبكير في استئناف المفاوضات واختتامها بين الأطراف بهدف إحلال سلام دائم وشامل في المنطقة وفقا للحل القائم على دولتين، دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل بسلام وأمن.

ونحن نرحب بإزالة إسرائيل مؤخرا بعض نقاط التفتيش وحواجز الطرق في الضفة الغربية. ونشيد كذلك بالخطوات المتخذة مؤخرا لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية. لكننا نؤكد مجددا قلقنا إزاء استمرار الحصار المفروض على غزة. والواضح أن هذا الحصار لا يزال يؤثر تأثيرا سلبيا على نسيج الحياة المدنية، وندعو إلى إنهائه فورا. وندعو أيضا إلى إنهاء تهريب الأسلحة إلى غزة.

كذلك، يؤكد وفدي من جديد قلقه حيال التزايد الكبير للأنشطة الاستيطانية في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي تستمر في التأثير على السكان. وندعو إلى تجميد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي.

وتقدر أوغندا الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتنفيذ التزاماتها بموجب الجزء المتعلق بالإصلاحات من خارطة الطريق. ونلاحظ ما تواجهه من قيود على الميزانية. ونناشد الشركاء الإنمائيين الالتزام بتعهداتهم بغية تمكين السلطة الفلسطينية من الوفاء بتعهداتها، بما في ذلك دفع الرواتب للموظفين.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء استمرار الانقسامات في صفوف الفلسطينيين مع ما يخلف ذلك من تأثير ضار على مجمل المفاوضات المتعلقة بقضية الشرق الأوسط. فالانقسامات تضر بإعادة إعمار قطاع غزة وتنميته. ونؤكد مجددا مناشدتنا الفلسطينيين أن يحلوا خلافاتهم سلميا. وفي هذا الصدد، نشيد بمصر للدور الذي تقوم به في سبيل تعزيز

الوحدة الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية. ويحث وفدي جميع الأطراف على أن تمتثل امتثالا تاما لجميع قرارات المجلس.

وفيما يتعلق بلبنان، نشعر بقلق عميق حيال الانفجارات التي وقعت بتاريخ ١٤ تموز/يوليه في منطقة خربة سلم، وما تلاها من إصابة عدد من أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بجراح. ونناشد جميع الأطراف أن تنفذ تنفيذا تاما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتتجنب القيام بأعمال قد تفاقم الحالة في لبنان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن فلسطين، أهنئكم وأهنئ بلدكم الصديق، أوغندا، تهنئة حارة على رئاستكم لمجلس الأمن، وأعرب عن ثقتنا بأنكم ستقودون باقتدار المجلس في العمل على تنفيذ جدول أعماله لهذا الشهر. ونعرب أيضا عن تقديرنا لتركيا على قيادتها الحكيمة للمجلس في حزيران/يونيه.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية الشهرية التي قدمها للمجلس اليوم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد فرنانديث – تارانكو. ويظل هذا مؤشرا هاما على الحالة في الميدان وعلى العديد من التحديات في سعينا من اجل إحلال السلم والأمن في المنطقة.

وفي الأشهر القليلة الماضية ومنذ أحدث مناقشة أجراها مجلس الأمن عن الحالة (انظر S/PV.6123)، كانت هناك بعض التطورات المشجعة. ففي أواخر شهر آذار/مارس، أكد مجددا المؤتمر الحادي والعشرون لجامعة الدول العربية الذي انعقد في الدوحة بقطر، مبادرة السلام العربية التي برزت بوصفها عنصرا رئيسيا في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي برمته. ومما له دلالته ويشهد على الاستعداد والالتزام العربي الصادق بالسلام والتعايش، أن تم تجديد المبادرة على الرغم من الغضب الشديد وعدم الثقة والتوترات التي سادت في المنطقة في أعقاب المذبحة الإسرائيلية العسكرية الإجرامية التي وقعت في قطاع غزة في وقت سابق من هذا العام. والفرصة التي وفرتها مبادرة السلام العربية للمضي قدما في السلام لا بد من اغتنامها بسرعة.

وهناك تطورات مشجعة تمثلت في إعادة تأكيد توافق الآراء الدولي بشأن ضرورة ومعايير التسوية السلمية وتوكيد الدور المركزي لمجلس الأمن إزاء تحقيق هذه التسوية. وقد تجسدت هذه التطورات في إصدار المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2009/14) بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ في الجلسة التي انعقدت على المستوى الوزاري برئاسة الاتحاد الروسي (انظر S/PV.6123). ومتابعة للقرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، أكد المجلس من جديد، في جملة أمور، على حل الدولتين، وعدم التراجع عن عملية السلام وتأييد عقد مؤتمر دولي في موسكو هذا العام بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن عقده في ظل ظروف ملائمة، يمكن أن يشكل منتدى هاما لاستئناف مفاوضات السلام التي نسعى إليها.

وكما يتضح من المناقشة ومن المداولات الأخرى التي جرت مؤخرا بشأن المسألة، فإن تحقيق أي حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية مسؤولية نحو حقوق إنسانية، ومسؤولية سياسية وأمنية وقانونية وإنسانية وأدبية، وحتمية للمجتمع الدولي لا يمكن تأخيرها أكثر من ذلك. وكان ذلك أيضا رسالة واضحة تضمنها بيان اللجنة الرباعية الصادر في وتريستا بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه، وفي البيانات الأخيرة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والتي أكدت، في جملة أمور، التزام الاتحاد بمبادئ وأسس عملية السلام والتي تقوي

أيضا توافق الآراء الدولي الساحق القائم منذ فترة طويلة فيما يتعلق بإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

وعلى مر الشهور القليلة الماضية، شعرنا بالتشجيع إزاء النهج النشيط والمتوازن الذي اتخذته الإدارة الأمريكية الجديدة تحت رئاسة الرئيس باراك أوباما نحو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي برمته، ارتكازا على التزام واضح بحل الدولتين من أجل إحلال السلم والعدل. وخطاب الرئيس أوباما في القاهرة في الشهر الماضي والجهود الدبلوماسية التي يبذلها مبعوثه الخاص جورج ميتشل جددت الآمال في الإمكانية الكبيرة لقيادة أمريكية مسؤولة ومنصفة للمساهمة مساهمة ايجابية في التوصل إلى حل يجعل السلم والأمن حقيقة بالنسبة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقة الشرق الأوسط برمتها.

على الرغم من تلك التطورات ما برحت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، محفوفة بالمخاطر، ولا تزال عملية السلام مجمدة. وسبب ذلك أن إسرائيل سادرة في انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ورفضها النداءات للكف عن انتهاكاتها والسعي بدلا من ذلك إلى سلام قائم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام التي كلها تشكل أساسا لجميع مسارات عملية السلام.

على النقيض من ذلك، ما انفكت القيادة الفلسطينية تسعى إلى الإبقاء على التزاماتها بموجب القانون الدولي والاتفاقات التي تم التوصل إليها وخارطة الطريق. وقدمت تنازلات تاريخية وأكدت مجددا مرارا وتكرارا التزامها بحل الدولتين من اجل السلام؛ وأحرزت تقدما موثقا تماما في الوفاء بالتزاماتها لتعزيز الأمن وسيادة القانون في المناطق الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية؛ وهي تناضل وتواصل سعيها نحو تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية المرغوبة للغاية. لقد تم القيام بكل هذا، على الرغم من الدوامة المستمرة للانتهاكات الإسرائيلية، بما في ذلك انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بصفتها دولة محتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقات السابقة والتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

وفي الحقيقة، عملت إسرائيل مرارا وتكرارا على تقويض الثقة والتقدم برفضها الكف عن اتخاذ التدابير غير الشرعية، التدميرية والأحادية الجانب، مما أضر بنتائج المفاوضات المتعلقة بالمسائل الجوهرية والوضع النهائي للقدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والأمن والمياه. ولا تزال ماضية في خلق حقائق على الأرض، بوضعها كذلك المزيد من العقبات بالإضافة إلى قمعها المستمر وإذلالها للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ارتكاب انتهاكات جسيمة تتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب.

إن مصداقية إسرائيل كشريك في السلام لا تزال موضع شك كبير. وتلك كانت الحالة في الحكومة السابقة التي شنت عدوانا عسكريا إسرائيليا على غزة وسرعت من الأنشطة الاستيطانية، وهذه هي الحالة فيما يتعلق بالحكومة الحالية المستمرة في تحدي القانون وزيادة لهيب التوترات وعرقلة استئناف المفاوضات.

أما في قطاع غزة، فلا تزال إسرائيل سادرة في إلحاق الكثير من ضروب الحرمان بحق السكان المدنيين الفلسطينيين مما تسبب لهم في صدمات جسيمة للغاية وترويعهم. إن الأثر الكارثي للعدوان العسكري الإسرائيلي على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأمنية بعيد كل البعد عن التحسن، حيث أن إسرائيل مستمرة في فرض الحصار على غزة ومنع إعادة إعمارها، في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)

وتجاهلها التام للنداءات المتكررة لرفع الحصار الوحشي والكف فورا عن سجن السكان الفلسطينيين في غزة وعن إلحاق العقاب الجماعي بهم جميعا.

وفي هذا الصدد، علينا أن نتذكر أن أكثر من ٠٠٠ ١١ فلسطيني ما برحوا مسجونين ويعانون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. ومن بينهم المئات من الأطفال والنساء المسجونين بصورة غير قانونية وتعسفية، وكذلك موظفين منتخبين رسميين وعددهم متزايد باستمرار بسبب ما تقوم به إسرائيل من اعتقالات يومية.

وفي نفس الوقت فإن إسرائيل، وفي تحدٍ صارخ للقانون الدولي ومطالب المجتمع الدولي بالكف عن جميع الأنشطة الاستيطانية، تواصل إنشاء المستوطنات والجدار ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وتدمير المنازل والحفريات وفرض المئات من نقاط التفتيش في الضفة الغربية. والتأييد الشديد من جانب الحكومة الحالية لإقامة المستوطنات غير الشرعية، قوى من شوكة المستوطنين الذين تصاعدت بشدة أعمالهم المتمثلة في العنف والفجور ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية.

إن تلك الأعمال غير الشرعية وتدابير الاستعمار الاستفزازية الموجهة مباشرة نحو ترسيخ حقائق واسعة على الأرض بهدف تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي والإضرار بالمفاوضات لا يمكن إنكارها بعد الآن. وعلاوة على ذلك، ما برحت هذه الحملة الاستعمارية كثيفة للغاية في القدس الشرقية وحولها، قلب الأراضي الفلسطينية، حيث يجري بصورة متعمدة كبح نمو الحياة والمجتمعات بالنسبة للسكان الفلسطينيين الأصليين في المدينة وخنقهم بسبب اتباع دولة الاحتلال نهجا عدائيا يتمثل في الضم بحكم الأمر الواقع.

من المعروف على نطاق واسع أن الحالة الراهنة حالة شاذة وغير عادلة ولا يمكن استمرارها. ومع ذلك، للأسف، لم تتخذ أي تدابير جماعية للاستجابة لذلك الوضع. والسؤال الذي يطرح نفسه بشكل واضح إذن هو ماذا يمكننا، بل ماذا يجب علينا فعله متضافرين لمعالجة الوضع؟.

إن الأولوية يجب أن تكون لتجميد عملية الاستيطان وتفكيك كل المستوطنات الأمامية. وقد اتفق جميع المتكلمين في مناقشة اليوم على هذا المطلب: التجميد الفوري والكامل للاستيطان. ذلك أن الاستيطان الإسرائيلي يفتت التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ وسلامتها ووحدتها الإقليمية، مدمرا بذلك قابلية الدولة الفلسطينية القادمة للبقاء وفرص الوصول إلى تسوية تقوم على مبدأ الدولتين. ويجب رفض أية محاولة للتقليل من شأن مسألة الاستيطان أو تصغيرها أو صرف الأنظار عنها. إن كل عمليات الاستيطان، بما فيها ما يسمي بالنمو الطبيعي، هي عمليات غير مشروعة وتناقض الطبيعة ومبدأ الأرض مقابل السلام والهدف الأعلى لعملية السلام وهو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب، في أمن وسلام، مع إسرائيل على أساس حدود ١٩٦٧.

وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا أن تقابل بالرفض محاولات إظهار قبول إسرائيل بمبدأ الدولتين على أساس أنه يمثل تنازلا. إن مبدأ التسوية القائمة على أساس دولتين لا يرجع فقط إلى قرارات مجلس الأمن، بل يسبق ذلك بكثير إذ يعود إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي كان وراء خلق إسرائيل.

في ذات الوقت، تتمثل الأولوية الأخرى في رفع الحصار الإسرائيلي على غزة وفتح المعابر بشكل مستدام عملا بالقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاق ٢٠٠٥ بشأن النقل والعبور. إن حرية حركة الأفراد والسلع، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية دون عائق

وكذلك التدفقات التجارية اللازمة لإنعاش الاقتصاد المنهار ودخول مواد البناء والوقود، أمور تتطلب المعالجة الفورية.

وفي هذا الصدد، نؤيد مقترح الأمين العام بالإطلاق الفوري لمشاريع الأمم المتحدة في غزة التي طال انتظارها كبداية لعملية إعادة الإعمار. ولعل أول خطوة يجب اتخاذها هي تنفيذ الاقتراح بالبدء بمبلغ ٩٣ مليون دولار، وهو المقترح المقدم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وفق الاتفاق الذي تم منذ أكثر من عامين، علما بأن التمويل متوفر. إننا جميعا، بما فينا أعضاء المجلس، متفقون على ذلك، ما عدا طرفا واحدا وهو حكومة إسرائيل. إن الأمين العام بانتظار رد إيجابي من حكومة إسرائيل في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا الحاجة إلى محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني. لا ينبغي أن يُسمح لأي دولة عضو أن تنتهك القانون بلا حياء وبصورة منتظمة وبغطرسة دون مساءلة. وعليه، فإننا بانتظار تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان وندعو لمتابعة ما وصلت إليه من استنتاجات وتوصيات، بالإضافة إلى تلك الصادرة عن مجلس التحقيق المكلّف من قبل الأمين العام. ذلك أمر هام لوضع حد للإفلات من العقاب ومسح مرارة الغبن الذي يشعر به آلاف الضحايا والسماح بالتئام حقيقي للجروح. وليس ثمة شك في أن كل ذلك أمر بالغ الأهمية أيضا لفرص السلام والمصالحة والتعايش.

على المجتمع الدولي أن يظل نشطا ومنطقيا مع نفسه في الجهود التي يبذلها لتحقيق توافق عالمي إزاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي هو لب النزاع العربي - الإسرائيلي. ولا بد في هذا السياق من الاستفادة من التطورات المشجعة التي جرت مؤخرا.

أما إذا استمرت إسرائيل في تحديها للمجتمع الدولي فعلى هذا الأخير أن يستخدم كل الأدوات السياسية والدبلوماسية المتوفرة له، بما في ذلك على وجه الخصوص عن طريق مجلس الأمن، لاتخاذ تدابير جماعية لإجبار إسرائيل على الامتثال للميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها تلك المتعلقة بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. هذه التدابير وحدها هي القادرة على تهيئة بيئة مختلفة تجعل من الممكن أن تُثمر المباحثات بشأن السلام والجهود المبذولة لتحقيقه، منهية بذلك الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية منذ ١٩٦٧، ومتيحة الفرصة للشعب الفلسطيني للتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وهو العامل الرئيسي في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بترؤسكم للمجلس خلال شهر تموز/يوليه وأن أشكر الأمين العام المساعد، فيرنانديث - تارانكو، على إحاطته المفيدة.

سأبدأ بياني بالاقتباس من رسالة بعث بها بعض سكان بلدة خربة سلم بروح من الشجاعة إلى الرئيس اللبناني في أعقاب الانفجار الذي وقع في قريتهم في وقت سابق من هذا الشهر، وقد نشرت الرسالة في صحيفة المستقبل اللبنانية بتاريخ ١٦ تموز/يوليه:

"يعتبر انفجار مخزن الأسلحة في بلدتنا خربة سلم أمرا خطيرا جدا ويدعو للقلق الشديد ويظهر ما يحاول الجميع التعتيم عليه، طمس معالمه والتعامي

عنه، إلا وهو السلاح غير الشرعي وتخزينه داخل مناطقنا وفي أقبية أطفالنا لحزب بات يهدد مصالحنا وصفو حياتنا''.

''إن سياسة غض النظر المتبعة حتى الآن عما يجري على أرض الواقع بحجج أمنية مختلفة، إنما هي موافقة ضمنية بالسماح للجهات المسلحة بتنفيذ مصالحها على حساب (...) رفاه وازدهار (ما يسمى) أبناء الشعب اللبناني''.

وتستمر الرسالة قائلة

''لمسؤولي حزب الله نقول: لسنا على هذه الدرجة من السذاجة، نحن نميّز جيدا بين أصوات إطلاق نار عادي وبين أصوات انفجار القنابل العنقودية ومواد التفجير الأخرى، وكفانا ''نصر تموز'' ألما وحسبانا! إن كنتم تدعون وتربطون أعمالكم بالدين وبالله سبحانه وتعالى، فعليكم إخلاء المناطق السكنية من الأسلحة والذخائر وكل ما يهدد حياتنا''.

إن ذلك الانفجار الذي وقع منذ ١٣ يوما قد جعل العالم عرضة لظاهرة خطرة طالما نبهت إليها إسرائيل منذ أعوام طويلة. إنه يبرهن على أن منظمة حزب الله الإرهابية، برعاية دولتين عضوين في منظمتنا هذه، تواصل عملياتها بنشاط جنوب نهر الليطاني في انتهاك فاضح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما أبلغ هذا المجلس وكيل الأمين العام لوروا الأسبوع الفائت. إن هذه الحادثة الخطيرة – وهي الأخطر في سلسلة الانتهاكات التي ارتكبها حزب الله في الأعوام الثلاثة الماضية – تظهر للعالم مدى تقلب الوضع على الأرض.

كما أنها تظهر التحديات التي تواجه تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهي بالتحديد عدم تطبيق الحظر على الأسلحة على طول الحدود اللبنانية – السورية ووجود حزب الله ميدانيا. إن تلك المجموعة الإرهابية تهدد إسرائيل ولبنان وسائر المنطقة وهي تواصل بناء قدراتها العسكرية، شمالي نهر الليطاني وجنوبيه.

وفوق كل ذلك، يظهر انفجار خربة سلم مدى أهمية عمل مجلس الأمن في لبنان ودرجة إلحاحه. وفي ذلك الصدد، فإنني أهنئكم، سيدي الرئيس، بعقد جلسة المشاورات والإحاطة الإعلامية المقدمة من إدارة عمليات حفظ السلام في ٢٣ تموز/يوليه. ولكن لا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله.

إن الانتهاكات المتكررة من جانب حزب الله لمطالب المجلس تشكل مؤشرا على الخطر الذي تمثله إيران لمنطقتنا. فمن جنوب لبنان إلى غزة، نجد تسليح الإرهاب وتدريبه وتمويله يحمل نفس شهادات المصدر: طهران. وما زالت الحكومة الإيرانية تمثل الراعي الأكبر للإرهاب. إنها تخرب عملية السلام. وهي تهدد استقرار بلدان المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تستمر إيران في سعيها إلى تطوير الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الصواريخ الطويلة المدى. وهذا تهديد واضح للسلام والأمن. ومثل تلك الحقائق الخطيرة تعكس مستقبلا لا يمكن تحمله. وقد واجه مجلس الأمن هذه الظاهرة الخطيرة، ولكن لا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله أيضا بشأن هذه المسألة. إننا نهيب بالمجلس أن يتصرف بشكل عاجل وفعال بغية وضع حد للتهديد النووي الإيراني ولوقف التدخل الإرهابي الإيراني. ويجب أن ينظر المجلس في سبل أكثر فعالية لفرض حظره على الأسلحة على طول الحدود اللبنانية – السورية. وينبغي له أن يعزز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية، وأن يضع معايير واضحة لنزع سلاح حزب الله وتفكيكه.

وبالانتقال إلى غزة، فإن المجلس لا يمكنه أن يتجاهل الجبهة الإرهابية الثانية التي تواجهها إسرائيل، وأعني حكام حماس في غزة. إننا لا نستطيع تجاهل تهريب الأسلحة والأعتدة العسكرية الفتاكة إلى غزة، التي، لسوء الطالع، تعجل من وقوع الصراع العسكري في المستقبل. وكما جرى الإقرار في تقرير حديث للسيد روبرت سيري، أبلغت إسرائيل بأنها اكتشفت تهريب ما لا يقل عن ٣٣٠ مدفع هاون، و ٣٧ صاروخا، وحوالي ٤٠ سلاحا مضادا للدبابات، و ٤٦ صاروخا مضادا للطائرات، و ١٧ طنا من المتفجرات إلى داخل غزة.

وتعكس هذه الأرقام مجرد جزء من الحشد العسكري لحماس ويبين رغبتها في افتعال صراع جديد. وتواصل منظمة حماس الإرهابية رفض الشروط التي وضعها المجتمع الدولي، وهي الاعتراف بدولة إسرائيل، وإنهاء العنف، وقبول الاتفاقات السابقة المعقودة بين إسرائيل والفلسطينيين.

إن إسرائيل ترغب في السلام. ورغبتنا في السلام نابعة من توقنا إلى مستقبل يضع فيه الإسرائيليون والفلسطينيون حدا للمعاناة وفجيعة فقدان الأحبة التي أصابت منطقتنا لزمن أطول مما ينبغي. إننا نسعى إلى مستقبل أكثر إشراقا، مستقبل تستطيع فيه إسرائيل وجميع جيرانها العرب تحقيق تطلعاتهم على نحو أفضل وتحقيق حلمهم بأن يعيشوا حياة طبيعية سلمية وخلاقة.

إن السلام لا يمكن بناؤه إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف ذاتها. ويجب أن يعترف شركاؤنا في السلام بأن إسرائيل كانت دائما وستبقى على الدوام وطن الشعب اليهودي. وكما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤخرا، إذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل بوصفها الدولة اليهودية، فإننا مستعدون للموافقة على اتفاق سلام حقيقي – دولة فلسطينية منزوعة السلاح جنبا إلى جنب مع الدولة اليهودية.

واتخذت إسرائيل في هذا العام عددا من الخطوات الناجحة في التنسيق الأمني، التي توسع نطاق حركة الفلسطينيين وتعزز قوات الأمن الفلسطينية وتحسن الاقتصاد الفلسطيني. وهكذا، تم تفكيك ١٥٢ حاجزا في الطرق أو جرى تمديد ساعات المرور فيها. وتدخل هذه التدابير تحسينات على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية وهي تمثل تدابير هامة لبناء الثقة. وأنشئت لجنة وزارية خاصة برئاسة رئيس الوزراء لتيسير المشاريع الاقتصادية والتكامل بين إسرائيل والضفة الغربية. وتلك الجهود، بما في ذلك منطقة صناعية في جنين، ومشروع للصادرات الزراعية في أريحا، وإنشاء بنى تحتية سياحية على طول نهر الأردن، هي مجرد بداية. ومع ذلك فإنها توفر طرقا ملموسة لبناء التعايش في المنطقة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أشاد مبعوث المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، السيد طوني بلير، في بيان علني، بالجهود الملموسة لإسرائيل من أجل تعزيز السلام. ولاحظ أن مثل تلك الخطوات لم تجد الثناء المستحق، أو حتى الاعتراف من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

وما زالت إسرائيل تدعو إلى الاستئناف الفوري للحوار السياسي مع السلطة الفلسطينية. وستواصل إسرائيل بناء أساس للسلام، من شأنه أن يعزز التقدم المتعلق بالمسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية. إننا ندعو جميع جيراننا إلى أن يترجموا روح مبادرة السلام العربية إلى إجراءات. وصحيح أن الأخطار والتهديدات ما زالت ماثلة. وفي الضفة الغربية نجحت القوات الإسرائيلية والفلسطينية في كبح الأنشطة

الإرهابية، ولكن هذا النجاح لم يقلل بشكل كبير حتى الآن من التهديدات الماثلة.

إننا نقف الآن أمام مفترق حاسم. وأحد الطرق هو طرق الإرهاب والكراهية. وهو طريق حماس وحزب الله، وطريق الإرهاب. إنه طريق إيران. وهو يقدم العنف وليس الرؤية، والمواجهة وليس التعايش. وهناك طريق آخر أمامنا أيضا. إنه طريق السلام، والازدهار، والاحترام المتبادل. وهو الطريق الذي يمثل مستقبلا أفضل للجميع في منطقتنا المحاصرة. إنه يقدم الأمل لشعوبنا. وإسرائيل، من جانبها، قررت خيارها الواضح، وهو السير في طريق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويثق وفد بلدي بأن حكمتكم ودرايتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستمكن هذه الهيئة من أداء مهامها بنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن عميق تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لتركيا، السفير باقي إلكين، على قيادته المقتدرة. وقد تمكن مع فريقه من إدارة مجموعة من الأزمات والتحديات بنجاح. وأود، كذلك، أن أشكر السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الوافية والشاملة.

إننا نجتمع مرة أخرى لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، ومرة أخرى، فإن السلام، وكذلك المنطقة، يواجهان تحديات وتهديدات أساسية. والعام الذي كان من المفترض أن يكون عام السلام والفرصة السانحة، بدأ بحرب منهجية إسرائيلية على غزة. وبالفعل، فإن إسرائيل مقابل كل دعوة للسلام تبني مستوطنة. وأمام كل خطوة يأخذها المجتمع الدولي نحو إقامة الدولة الفلسطينية، تصدر إسرائيل تعريفها الخاص لتلك الدولة وتفرض شروطها: لا سيطرة على المجال الجوي أو البحري أو المعابر الحدودية، ولا جيش، ولا أرض متلاصقة، ولا سيادة، ولا القدس، ولا عودة اللاجئين. ولا يوجد إلا نعم واحدة، وهي لمسؤولية ما يسمى بتلك الدولة عن ضمان أمن إسرائيل. وفي هذا السياق، ربما يسأل المرء: من الذي سيدافع عن فلسطين والشعب الفلسطيني؟ من سيدافع عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم؟ ومن سيدافع عن غزة، والضفة الغربية والقدس؟ ومن سيدافع عن العملية السياسية.

وفي خضم هذا الوضع المضطرب، ومرة أخرى من لبنان، حيث اعتمدت المبادرة العربية في عام ٢٠٠٢، أكدّ، العماد سليمان رئيس لبنان، مجدداً، أهمية هذه المبادرة عندما قال ”إن مبادرة السلام العربية فرصة لتحقيق سلام عادل وشامل“. وناشد الولايات المتحدة وأوروبا أن ”تمارسا المزيد من الضغط على إسرائيل لقبول مبادرة سلام منصفة“.

وكم كنا متفائلين عندما سمعنا بيانات من مختلف القادة من جميع أنحاء العالم تبرز أهمية مبادرة السلام العربية، وضرورة وضع حد للمستوطنات وضرورة معالجة الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة.

واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ينبغي لإرادة السلام أن تسود. فالسلام ليس مجرد خيار. لقد كان ولا يزال وسيبقى ضرورة، وينبغي ترجمته إلى واقع ملموس. ونرى أنه ينبغي لمؤتمر موسكو القادم أن ينبني على مرجعيات ثابتة لعملية السلام، مثل مبادئ مؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية بكاملها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالنسبة لمؤتمر موسكو، لا بد من استثمار التزام صادق فيه بغية تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق

الأوسط. إننا ندين بذلك لأجيال المستقبل في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

وأود أن أنتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بلبنان. فبعد ثلاث سنوات تقريبا من اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي وضع حدا للعدوان الإسرائيلي ضد بلدي، ما زالت رسالة رئيس لبنان واضحة: لبنان لا يزال ملتزما بتنفيذ هذا القرار بالكامل. ويؤكد لبنان مجددا دعوته المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل للالتزام بتعهداتها وفقا لهذا القرار ولوضع حد لانتهاكاتها.

وبعد حوالي ثلاث سنوات من اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ما زلنا في لبنان نعاني من الانتهاكات الإسرائيلية بشكل يومي. فما زالت إسرائيل تواصل انتهاك الأراضي والمياه والأجواء اللبنانية. ولقد دعا الأمين العام إسرائيل بكل وضوح، في الفقرة ٦٣ من تقريره العاشر عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2009/330) إلى وقف عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية فورا، فهي انتهاك لسيادة لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

إن إسرائيل ما زالت تواصل احتلالها للجزء الشمالي من قرية الغجر في انتهاك لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي الفقرة ٦٤ من التقرير نفسه، لاحظ الأمين العام مع القلق أن القوات الإسرائيلية تواصل احتلالها لجزء من قرية الغجر، ووفقا لالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجب على إسرائيل إتمام انسحابها من هذه المنطقة. ولا تزال إسرائيل تحتل مزارع شبعا وتلال كفار شوبا، في انتهاك لسيادتنا على أراضينا.

وكأن جميع هذه الانتهاكات لا تكفي، قامت السلطات اللبنانية بتفكيك شبكة تجسس لحساب إسرائيل، الأمر الذي يعد انتهاكاً سافراً للسيادة اللبنانية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفضلا عن التأخير في تقديم معلومات كاملة عن مواقع الضربات التي استخدمت فيها الملايين من الذخائر العنقودية التي قصفت بها إسرائيل لبنان أثناء حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦، التي قتلت وشوهت المئات من المدنيين اللبنانيين، يقوم المسؤولون الإسرائيليون بإطلاق التهديدات العلنية ضد لبنان. وهذه تصريحات عدائية بشأن شن حرب تدميرية واسعة النطاق.

وتهدف كل هذه الانتهاكات إلى زعزعة استقرار لبنان وتهديد أمنه. إنها تهديد للسلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وتضيف إلى التوترات القائمة في حين تبذل جهود جادة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت قبل أسبوعين في جنوب لبنان، شاطركم وفدي آرائه بشأن هذه المسألة سلفا في رسالته المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩. لقد أنشئت لجنة تحقيق مشتركة بين الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). وما زالت التحقيقات جارية، وأظهرت المعلومات الأولية للتحقيقات أن الأسلحة والذخائر كانت من مخلفات حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبينما ننتظر الانتهاء من هذا التحقيق، نرفض توقع النتيجة، ونرفض أية اتهامات توجهها إسرائيل بشأن تهريب الأسلحة إلى منطقة عمليات اليونيفيل.

وعندما يذكر جنوب لبنان، تظهر اليونيفيل في الصورة. فاليونيفيل، التي هي موجودة هناك منذ عام ١٩٧٨، سنة الغزو الإسرائيلي الأول، أصبحت جزءا من المشهد الاجتماعي. لقد ألحقت بالقوة، مثل المدنيين اللبنانيين، خسائر أثناء الأعمال الإسرائيلية المتتالية التي من المفترض أن تكون "دفاعا عن النفس". وما زالت الأحداث المعروفة قانا ١ وقانا ٢ تذكرنا بذلك. لقد كفل التفهم للثقافة والتقاليد الاجتماعية للسكان والتشاور والتعاون

الـوثيقين مـع الجـيش اللبنـاني نجـاح اليونيفيـل، وسـوف يعـزز دورها الهام وصورها الراسخة في الجنوب.

وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمـن، أن يكون على وعي تام بنوايا إسرائيل تغيير الوضع القـائم، مـن خـلال محـاولات لخلـق حقـائق جديـدة علـى امتـداد الخـط الأزرق ومـن خـلال الاسـتفزازات، بإيجـاد واقـع جديـد علـى الأرض. ومـن ثمّ، نكـرر دعوتنـا إلى تحقيـق تقـدم حقيقـي ومستدام والانتقال من وقف الأعمال القتالية الهش إلى وقـف دائم لإطلاق النار.

وفي إطـار القـرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تتمتـع اليونيفيـل بولايـة الـدفاع عـن المـدنيين ومنـع شـن إسـرائيل عـدوانا آخـر ضـد لبنـان. وفي هـذا الـسياق، وجهـت حكومـة بلـدي، في ٤ تمـوز/يوليـه، رسـالة إلى الأمـم المتحـدة تطلـب فيهـا تمديـد ولاية اليونيفيل سنة أخرى ودون أي تعديلات. وبينما نتطلـع إلى التمديد القادم دون أي تغيير – لا في الولاية أو في قواعـد العملية ومفاهيمها ذات الـصلة – يـود وفـدي أن يعـرب عـن تقـدير لبنـان لجميـع البلـدان المـساهمة بقـوات ولجميـع حفظـة الـسلام علـى شـجاعتهم وجهـودهم الدؤوبـة لـصون الـسلم والاستقرار في المنطقة.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

الـسيد فلـوح (الجمهوريـة العربيـة الـسورية): الـسيد الـرئيس، نهنـئكم علـى تـرؤس بلـدكم الـصديق أعمـال مجلـس الأمـن لهـذا الـشهر. ولا يـسعني إلا أن أجـزل الـشكر للممثـل الـدائم لتركيـا الـصديقة، ولجميـع أعـضاء وفـده لقيـادة أعمـال المجلس بكل حنكة واقتدار خلال الشهر الماضي. كمـا أعـرب عـن الـشكر للـسيد تـارانكو، الأمـين العـام المـساعد للـشؤون السياسية على الإحاطة الإعلامية التي قدمها قبل قليل.

لقد ثبت للجميع مـن خـلال تجـارب الماضـي القريـب والبعيد، أن نهج الحـرب واسـتخدام القـوة في تحقيـق الأغـراض الـسياسية لم يجلـب سـوى الـدمار لكـل مـن اعتمـده أو أسـهم فيه. وهذا هو حال إسرائيل اليوم، التي مـا زالـت تـراهن علـى إمكانية الاستمرار في الاحتكام إلى القوة والاحتلال وسـلب الحقوق وقهر الشعوب. وعندما نقول اليوم، فنحن لا نـتكلم عن ستة عقود من الاحتلال فحسب بل أيضاً عن سبعة عـشر عامـاً منـذ بـدء مفاوضـات الـسلام في مدريـد، لم تـؤد إلا إلى الإضـرار بالـسلام وجعلـه أبعـد مـا يكـون عـن التحقيـق. وإذا كانت هناك نقطة إيجابية واحدة تسجل لعملية الـسلام، فهـي أنهـا عـرّت إسـرائيل وفـضحت حقيقتـها أمـام العـالم، لأنهـا أظهرت بشكل صارخ حقيقـة أن إسـرائيل هـي العقبـة الأكـبر في وجه ذلك السلام المنشود.

إننا في سورية بشكل خـاص، وكـدول عربيـة بـشكل عام، نؤمن بأن السلام هـدف اسـتراتيجي يجـب الوصـول إليـه، مع ما يعنيه ذلك من استعادة الحقـوق الكاملـة، وفي مقدمتـها استعادة الأراضي المحتلة دون نقصان.

ففـي الوقـت الـذي سـعت الـدول العربيـة إلى صـنع الـسلام مـن خـلال اعتمـاد القـادة العـرب للمبـادرة العربيـة في مـؤتمر قمـة بـيروت عـام ٢٠٠٢، الـتي مـضى عليهـا الآن سـبع سنوات، فإن إسرائيل، وبدلاً من التجاوب مع المبـادرة، ردت علـى ذلـك بارتكـاب المزيـد مـن الجـرائم، وإطـلاق يـد الاسـتيطان، وتوسـيع دائـرة العـدوان علـى الفلـسطينيين واللبنـانيين والـسوريين، إضـافة إلى المنـاورات العـسكرية الإسرائيلية الاستفزازية الواسعة النطاق والمتكررة على الحـدود مباشـرة، وزرع شـبكات التجـسس الإسـرائيلية في لبنـان، والتهديد بشن الحرب من حين إلى آخر.

لقد أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو في بيانـه الأخـير رفـضه الـصريح للمتطلبـات الموضـوعية الـتي يمكـن أن

تؤدي إلى السلام في منطقة الشرق الأوسط، حيث تنكر فيه لكل ركائز عملية السلام التي تم إرساؤها من قبل المجتمع الدولي خلال عشرين عاماً هي عمر عملية السلام. وهذا التنكر لاستحقاقات السلام على جميع المسارات هو بمثابة تأكيد واضح على غياب الإرادة الإسرائيلية الحقيقية لصنع السلام في المنطقة، وغياب الشريك الإسرائيلي في عملية السلام.

وما زال الفلسطينيون يعيشون تحت نير الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود، عانوا خلالها أشد أنماط القهر والظلم وأبشعها، حيث تستمر إسرائيل في تصعيد ممارساتها العدوانية المتمثلة في اغتصاب الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات فيها، والاعتداء على المزارعين الفلسطينيين وعلى النشطاء الدوليين. وهي في كل هذا التجاوز غير القانوني واللاأخلاقي تتمتع بحصانة من المساءلة غير مفهومة للرأي العام العربي والدولي. وتصادف جلسة المجلس هذه مع مرور خمس سنوات على صدور قرار محكمة العدل الدولية بعدم شرعية بناء هذا الجدار، ودعوة إسرائيل لهدمه وإزالته. وبالرغم من ذلك، ما زالت إسرائيل مستمرة في التنكر لكل المطالبات الدولية بهذا الخصوص. وهاهي مدينة القدس المحتلة تعيش لحظات تعد الأصعب في تاريخها، حيث تقاسي من تعدّ إسرائيلي شرس وغير مسبوق يستهدف وجودها وهويتها الإسلامية والمسيحية، من خلال تنفيذ الحفريات تحت المسجد الأقصى وتعريضه للانهيار، وكذلك من خلال حملة هدم منازل الفلسطينيين، بل وإجبار الفلسطينيين على هدم منازلهم بأنفسهم، وطردهم منها بهدف السيطرة على القدس وتهويدهم، وما يعنيه ذلك من عملية طرد نهائي لما يقارب مليوني فلسطيني في عملية تطهير عرقي جديدة، وربما أخيرة، تحت ستار تحقيق ما يسميه ساسة إسرائيل ”يهودية الدولة الإسرائيلية“، وهو مصطلح يعيد الإنسانية إلى صفحات سوداء من سوء السلوك البشري واعتقدت أنها قد ولّت إلى الأبد.

وأما السكان الفلسطينيين في غزة، فما فتئوا يعانون من الحصار بعد أن قتلت إسرائيل وأعاقت خلال عدوانها الغاشم الأخير الآلاف منهم. لقد اطلع وفدي بكل اهتمام على الملخص الذي وزعه الأمين العام عن تقرير مجلس التحقيق الذي أرسله إلى غزة، والذي وثّق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضد مباني الأمم المتحدة والمدنيين الفلسطينيين المتواجدين فيها بمن فيهم النساء والأطفال، واستخدامها للفوسفور الأبيض، ومسؤولياتها عن الوفيات والإصابات التي وقعت داخل مباني الأمم المتحدة وعن الأضرار التي لحقت بها، والتي تعد جميعها جرائم موصوفة بأنها جرائم حرب، بما في ذلك ما أثبتته لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة من استخدام إسرائيل لأطفال ونساء وشيوخ غزة كدروع بشرية، وتدمير إسرائيل المتعمد لمنشآت الأمم المتحدة هناك.

وفي ضوء ذلك، فإن المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، مطالب بالرفع الفوري للحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة، وفتح المعابر كافة، وإعادة إعمار غزة، مع ضرورة توفير ضمانات دولية لمنع قيام إسرائيل بتدمير ما يتم بناؤه مجدداً من مرافق ومنشآت وبنى تحتية، وتنفيذ توصيات مجلس التحقيق الذي ترأسه السيد إيان مارتن، ومحاسبة قادة إسرائيل على جرائمهم المتكررة الموصوفة قانوناً بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة بشرية.

وما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سوريا، والانصياع لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ولقد تجاوزت الممارسات الإسرائيلية كل الحدود القانونية

والأخلاقية في الجولان السوري المحتل، وكان آخرها فرض سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية لمدة عامين على الطفل لؤي شقير البالغ من العمر سنتين، متذرعة بأنه ولد خارج إسرائيل عندما كان والداه يدرسان في سورية.

كما تستمر إسرائيل في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين في الجولان وزج أبنائه في السجون ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وزرع الألغام فيه، ونذكر في هذا السياق بأن عدد ضحايا الألغام الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل بلغ ٥٣١ ضحية، قتل منهم ٢٠٢ شخصاً معظمهم من الأطفال، إضافة إلى إصابة ٣٢٩ شخصاً بإعاقات دائمة. كما تستمر إسرائيل في رفض السماح باستئناف زيارات المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لوطنهم سورية عبر معبر القنيطرة، ناهيك عن حقيقة أن إسرائيل التي تدعي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تحتجز في سجونها مواطنين سوريين منذ أكثر من ربع قرن وحوالي ١١ ألف معتقل فلسطيني، إضافة إلى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المعادية للسلام.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن لإسرائيل، التي أعاقت حكوماتها علناً وسراً إمكانية التوصل إلى أي اتفاق خلال العملية السلمية منذ انطلاقها، وهي في نفس الوقت تختار على قمة هرمها أكثر الحكومات تطرفاً في تاريخها، أن تكون شريكاً لنا في عملية السلام؟.

إن ما جاء في بيان ممثلة إسرائيل قبل قليل من ادعاءات حول ضرورة حظر تهريب السلاح عبر الحدود السورية اللبنانية، والتي نفاها تقرير الأمين العام (S/2009/330) عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وكذلك تقارير قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والسلطات اللبنانية المختصة، هو محاولة يائسة أصبحت معروفة للجميع بغية محاولة صرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في فلسطين المحتلة ولبنان والجولان وكذلك التغطية على الانتهاكات الإسرائيلية الموثقة لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتي بلغت منذ عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٦٨ ٤ انتهاكا.

إن هذه الانتهاكات الموثقة لدى الأمم المتحدة لا تشكل خرقا فاضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل تهدد السلم والأمن في المنطقة أيضاً. ولذلك، فإن مجلس الأمن مطالب بمحاسبة إسرائيل على هذه الانتهاكات واتخاذ الإجراءات المناسبة لوقفها.

لقد اختارت سورية السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي استنادا إلى مرجعيات السلام المعروفة، بما فيها قرارات الشرعية الدولية. وهذا يعني، حكما، عودة الأراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، لأن استمرار الاحتلال يتناقض مع السلام ويعني، حكما، استنهاض جميع الوسائل الكفيلة بإنهائه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.